الأكاديمية الليبية – مصراتة

مدرسة العلوم الإدارية والمالية

قسم الإدارة

شعبة الإدارة والتنظيم

تقييم واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص

" دراسة ميدانية على عدد من المدارس الخاصة في مدينة مصراتة "

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على الإجازة العالية في الإدارة والتنظيم

إعداد:

حواء أبوبكر بالحاج

إشراف:

د. نبيل محمد الجعيدي

2019م

إقـــــرار الأمـــانة العلمية

أنا الطالـــبة **حواء أبوبكر بالحاج** المسجلة بالأكاديمية الليبية / مصراتة بقســـــم **(الإدارة والتنظيم)** تحت رقم قيد (**31437069**) أقر بأنني التزمت بكل إخلاص بالأمانة العلمية المتعارف عليها لإنجاز رسالتي المعنونة بـــ **(تقييم واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص)** لنيل الدرجة العلمية الماجستير وأنني لم أقم بالنقل أو الترجمة من أية أبحاث أو كتب أو وسائل علمية تمَّ نشرها داخل ليبيا أو خارجها إلا بالطريقة القانونية وباتباع الأساليب العلمية في عملية النقل أو الترجمة وإسناد الأعمال لأصحابها، كما أنني أقر بعدم قيامي بنسخ هذا البحث من غيري وتكراره عنواناً أو مضموناً.

وعلى ذلك فإنني أتحمل كامل المسؤولية القانونية المترتبة على مخالفتي لذلك إن حدثت هذه المخالفة حالياً أو مستقبلاً بما في ذلك سحب الدرجة العلمية الممنوحة لي.

والله على ما أقول شهيد

الاسـم: حواء أبوبكر بالحاج

التوقيـع:

التاريـخ: 2020/2/23 م

﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿24﴾ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿25﴾ وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿26﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴿27﴾﴾.

الآيات (**24 . 27**) من سورة طه

الإهداء

إلى الذين ضحوا بدمائهم لأجلنا، إلى الذين تحدوا الحياة وتحدوا الظلم والطغيان، إلى من فارقوا حياتهم لتزهر حياتنا.

شهدائنا

وإلى من غابوا عنا نأمل رجوعهم سالمين.

المفقودين

إلى أغلي من في حياتي، إلى التي قاست الكثير لأكون أنا ما عليه الآن، إلى الحضن الذي لا أزال ألجأ إليه دوما.

أمي

وإلى من تعب وتألم بصمت ولم يبخل علي بشيء لأجلي.

أبي

إلى من وقفوا بجانبي وساندوني، ومن عاشوا معي على حلو أيامنا ومرها، وإلى من غمروني بالحب والدعم لمواجهة الحياة.

إخوتي وأخواتي

إلى أهل الوفاء ومنبع الإخاء، إلى من سرن معي هذا المشوار وكن زادي في الشقاء ويد العون في كل مناسبة.

صديقاتي

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد شكر الرحمن الرحيم الذي أعانني على القيام بهذه الدراسة فإنني:

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور:

(نبيل محمد الجعيدي)

الذي أشرف على هذه الدراسة، ولما بذله من وقت ولما قدمه من ملاحظات قيمة ونصائح سديدة، كان لها أثر كبير لإظهار هذه الدراسة على أحسن ما يرام.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وكذلك إلى مكتبة الأكاديمية الليبية –مصراتة على توفير كل الإمكانيات لخدمتي وخدمة طلاب العلم.

الباحثة

قائمة المحتويات

ت	الموضـــوع	رقم الصفحة
1	الآية	أ
2	الإهداء	ب
3	الشكر والتقدير	ج
4	قائمه المحتويات	د- هـ- و- ز
5	قائمه الجداول	ح-ط
6	قائمة الأشكال	ي
7	المستخلص باللغة العربية	ك –ل
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
1.1	مقدمة	3-2
2.1	مشكلة الدراسة	3
1.2.1	الدراسة الاستطلاعية	4-3
2.2.1	تساؤلات الدراسة	4
3.1	أهداف الدراسة	5
4.1	أهمية الدراسة	5
5.1	منهجية الدراسة	7-6
6.1	حدود الدراسة	7
7.1	التعريفات الإجرائية	8-7

ت	الموضـــوع	رقم الصفحة
8.1	الدراسات السابقة	13-8
الفصل الثاني: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص		
1.2 المشروعات الصغيرة والمتوسطة		
1.1.2	تمهيد	15
2.1.2	مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة	15
3.1.2	تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة	17-15
4.1.2	معايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة	18-17
5.1.2	خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة	19-18
6.1.2	أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	20-19
7.1.2	معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة	22-20
2.2 التعليم الخاص		
1.2.2	تمهيد	24
2.2.2	مفهوم التعليم الخاص	24
3.2.2	التعريف بالتعليم الخاص	25-24
4.2.2	أهداف التعليم الخاص	25
5.2.2	مراحل التعليم الخاص	26-25
6.2.2	تصنيفات مدارس التعليم الخاص	30-26

ت	الموضـــوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية		
1.3	تمهيد	32
2.3	العلاقة بين أهداف الدراسة وإجراءات الدراسة	33-32
3.3	المرحلة الأولي: جمع البيانات الكمية وتحليلها (الدراسة الكمية)	34
4.3	مجتمع الدراسة	35-34
5.3	بناء الاستبانة	37-36
6.3	أدوات التحليل الإحصائي	38
7.3	صدق وثبات أداة الدراسة	38
1.7.3	صدق الاتساق الداخلي	38
2.7.3	الثبات بدلالة التناسق الداخلي (معامل ألفا)	39
8.3	الإحصاء الوصفي	40
1.8.3	خصائص مجتمع الدراسة ووصف متغيراتها	42-40
9.3	وصف متغيرات الدراسة	42
1.9.3	معوقات مدارس التعليم الخاص	50-42
2.9.3	مزايا التعليم الخاص	52-50
10.3	المرحلة الثانية: جمع البيانات النوعية وتحليلها (الدراسة النوعية)	54-53
1.10.3	المقابلات الشخصية مع أولياء الأمور	56-54

ت	الموضـــوع	رقم الصفحة
2.10.3	المقابلات الشخصية مع المعلمون	59-56
3.10.3	المقابلات الشخصية مع المُلاك	62-59
4.10.3	المقابلات الشخصية مع الموظفون في مكتب التعليم الخاص	64-63
الفصل الرابع: المناقشة وخاتمة الدراسة		
1.4	تمهيد	66
2.4	ملخص النتائج	68-66
3.4	تفسير الدراسة	68
1.3.4	تفسير نتائج الدراسة الكمية	72-68
2.3.4	تفسير نتائج الدراسة النوعية	77-72
4.4	التوصيات	78
5.4	التحديات	79
6.4	دراسات مستقبلية	79
-	المراجع	87-80
-	الملاحق	-

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضـــوع	رقم الصفحة
1.1	عناصر منهجية الدراسة	6-5
2.1	أهم الدراسات السابقة	10-8
1.2.2	تصنيفات التعليم الخاص	25-24
1,3	العلاقة بين أهداف الدراسة وإجراءات الدراسة	31
2.3	التوزيع وحركة الاستبانة	33-32
3.3	مجالات المعوقات والمزايا	34
4.3	جدول مقياس ليكرت خماسي الأبعاد	35
5.3	طول الفترة ومقياس الفترة والمتوسط الحسابي	35
6.3	الثبات بالاتساق الداخلي لأبعاد الدراسة	37
7.3	توزيع مجتمع الدراسة وفقاً للعمر	38
8.3	مجتمع الدراسة حسب النوع	38
9.3	المؤهلات العلمية لمجتمع الدراسة	39
10.3	المسميات الوظيفية لمجتمع الدراسة	39
11.3	سنوات الخبرة لمجتمع الدراسة	40
12.3	نتائج التحليل الإحصائي لفقرات بُعد المعوقات التمويلية	41
13.3	نتائج التحليل الإحصائي لفقرات بُعد المعوقات التنظيمية	42

ت	الموضوع	رقم الصفحة
14.3	نتائج التحليل الإحصائي لفقرات بُعد المعوقات القانونية	43
15.3	نتائج التحليل الإحصائي لفقرات بُعد المعوقات التسويقية	45-44
16.3	نتائج التحليل الإحصائي لفقرات بُعد المعوقات البشرية	46
17.3	نتائج التحليل الإحصائي لفقرات بُعد معوقات البنية التحتية	47
18.3	أهم المعوقات في الدراسة	48
19.3	نتائج التحليل الإحصائي لمزايا التعليم الخاص	49
20.3	إجابات أولياء الأمور	53
21.3	إجابات المعلمون	56-55
22.3	إجابات المُلاك	60-59
23.3	إجابات الموظفون	62

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الموضـــوع	رقم الصفحة
2.1.2	الاختلافات في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة	14

المستخلص

تتمحور الدراسة حول المعوقات(التمويلية، الإدارية، القانونية، التسويقية، الموارد البشرية، البنية التحتية) التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة، وكذلك المزايا التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص، وهدفت الدراسة إلى: تحديد أهم المعوقات، وإبراز المزايا الاقتصادية والتنظيمية والاجتماعية، بالإضافة إلى معرفة واقع هذه المشروعات من خلال تنوع وجهات النظر، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع التصميم المختلط الذي أشتمل في المرحلة الأولي على المنهج الوصفي، والتحليل باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences (SPSS)، وللوصول إلى البيانات اللازمة تم تصميم استبانة حيث تألف مجتمع الدراسة من القيادات الإدارية، ويشمل(المالك، المدير، نائب المدير) في مدارس التعليم الخاص في مدينة مصراتة، وتم استخدام أسلوب المسح الشامل، حيث تم تغطية أغلب أفراد البيئة و المجتمع البالغ عددهم (40) مدرسة، وذلك بتوزيع (67) مفردة على (36) مدرسة، وأما في المرحلة الثانية تم إجراء مقابلات شخصية مع المُلاك والمعلمون وأولياء الأمور في مدارس التعليم الخاص في مدينة مصراتة، وكذلك عمل مقابلات مع الموظفون في مكتب التعليم الخاص، وتم تحليل البيانات النوعية(Qualitative Data Analysis (QDA، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: وجود معوقات تمويلية كبيرة، بالإضافة إلى وجود مزايا للتعليم الخاص في مدينة مصراتة، وكذلك اعتقادات أولياء الأمور بأن مدارس التعليم الخاص هي مؤسسات ربحية وخدمية، ودوافع المعلمين في التعليم الخاص هي نقص توفر فرص العمل أو لزيادة الدخل، وأيضاً يصعب على فئة الشباب الحصول على رأس مال كبير، بالإضافة إلى تنظيم ومتابعة عمل مدارس التعليم الخاص.

وبناءً على هذه النتائج تمت صياغة مجموعة من التوصيات، تتمثل في: العمل على تأسيس مُنظمة تدعم المبادرين من فئة الشباب ومساعدتهم، ودعم ومساندة المؤسسات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص، وتشجيع الدولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص، والعمل على الحفاظ على حقوق الموظفين، بالإضافة إلى عدم تساهل إدارة هذه المدارس في منح الشهادات والدرجات.

1.الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

1.2.1 الدراسة الاستطلاعية

2.2.1 تساؤلات الدراسة

3.1 أهداف الدراسة

4.1 أهمية الدراسة

5.1 منهجية الدراسة

6.1 حدود الدراسة

7.1 التعريفات الإجرائية

8.1 الدراسات السابقة

1.1 مقدمة:

تَعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة في دول العالم عامةً، وفي الدول النامية خاصةً، وذلك للدور الإيجابي الذي تقوم به هذه المشروعات في توفير فرص العمل، وتحسين مستوى الدخل الفردي لأصحاب هذه المشروعات والعاملين بها.

فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على القدرات والخبرات والكفاءات المحلية، فأصحاب هذه المشروعات والعاملين بها عناصر وطنية، ويؤدي ذلك إلى تحقيق الربح لأصحاب هذه المشروعات، ودعم الاقتصاد الوطني، إذ تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض رأس المال المطلوب للاستثمار مقارنة بالمشروعات الكبيرة، وكذلك تتميز بالتجاوب السريع مع المتغيرات ومع نسبة قليلة من المخاطرة، وأيضاً ارتفاع قدرة أصحاب هذه المشروعات على الإبداعات الذاتية في مشروعاتهم، وقدرتهم على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

يقصد بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن إطار الدراسة هي مدارس التعليم الخاص، والتي تؤسس للقيام بممارسة النشاط التعليمي في المراحل التعليمية المختلفة، من خلال الأفراد أو الشركات المساهمة التي يتم تأسيسها وفقاً للتشريعات النافذة، مساهمةً في تحقيق السياسات التعليمية بليبيا.

ولذلك يستمد التعليم الخاص أهميته من خصوصية وجودة الخدمات التي يقدمها، فهو منافس قوي للتعليم الحكومي (العام)، وكذلك يعمل على تخفيف العبء على ميزانية الدولة وتطوير التعليم، حيث تحتوي مدارس التعليم الخاص في مدينة مصراتة على (رياض الأطفال، والتأهيل، والابتدائي، والإعدادي، والثانوي).

وتتناول الدراسة تقييم واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة، من خلال استكشاف المعوقات التي تحد من تحقيق هذه المشروعات لأهدافها التي أنشئت من أجلها، وإبراز المزايا التي ترتبط بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص، وكذلك معرفة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال وجهات نظر أصحاب المصلحة للأطراف المرتبطة بالعملية التعليمية في مدارس التعليم الخاص، وذلك من خلال دراسة وقدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص على التكيف مع الظروف والأوضاع المحلية، حيث تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، فالفصل الأول يتضمن الإطار العام للدراسة، ويشمل الفصل الثاني على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص الذي يحتوى على مبحثين، فالمبحث الأول

يضم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني يتضمن التعليم الخاص، ويشتمل الفصل الثالث على إجراءات الدراسة الميدانية، والفصل الرابع يحتوي على المناقشة وخاتمة الدراسة.

2.1 مشكلة الدراسة:

يمكن عرض مشكلة الدراسة من خلال جزئيين، حيث يتناول الجزء الأول الدراسة الاستطلاعية، ويتناول الجزء الثاني تساؤلات الدراسة كما يلي:

1.2.1 الدراسة الاستطلاعية:

من خلال الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها الباحثة (خلال شهر مارس 2017م)، والتي استهدفت (سبعة) من مديري مدارس التعليم الخاص في مدينة مصراتة وهي (الشهب، عاصمة الشهداء، الأجيال المتفوقة، نور الحياة، أول خطوة، النبأ اليقين، الانطلاقة الجديدة)، حيث تناولت مجموعة من النقاط وهي: المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص، وكذلك الكفاءات والقدرات اللازمة لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص، حيث اتضحت من هذه المقابلات النتائج الأتية:

1-تأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص بالظروف الاقتصادية، نظراً لأنها في الأغلب مدارس حديثة في مرحلة التأسيس والنمو.

2-وجود متطلبات قانونية تعقد إجراءات الإنشاء للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص.

3-وجود نقص في المهارات والقدرات البشرية اللازمة لإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص.

4-افتقار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص للمواقع المناسبة والمجهزة.

5-تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص على خلق فرص عمل جيدة للتوظيف، وذلك بتوفير التدريب اللازم كحوافز لاستقطاب الأفراد، لزيادة المهارات والمعارف والخبرات.

6-وجود أفكار ريادية متميزة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص تعمل على منافسة مدارس التعليم العام.

7-تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص بتخفيف العبء على ميزانية الدولة.

من النقاط أعلاه فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول عدد من التساؤلات (الاستفهامية) عن المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص.

2.2.1 تساؤلات الدراسة:

بعد التعرف على مشكلة الدراسة، تم صياغة التساؤل الرئيسي الأول الاتي:

ما هي المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة؟

ويندرج تحت هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الأتية:

1-ما هي المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص بمدينة مصراتة؟

2-ما هي المعوقات التنظيمية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة؟

3-ما هي المعوقات القانونية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة؟

4-ما هي المعوقات التسويقية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة؟

5-ما هي المعوقات في الموارد البشرية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة؟

6-ما هي المعوقات في البنية التحتية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة؟

ويتمثل التساؤل الرئيسي الثاني في:

ما هي المزايا التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة؟

3.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الأتية:

1-تحديد أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة.

2-إبراز المزايا الاقتصادية والإدارية والاجتماعية المرتبطة بأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة.

3-معرفة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص من خلال وجهات نظر أصحاب المصلحة للأطراف المرتبطة بالعملية التعليمية في مدارس التعليم الخاص.

4.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية التطبيقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عامةً، وفي مجال التعليم خاصةً، حيث تُعد هذه المشروعات مصدراً لتوفير فرص العمل، ومجالاً خصباً للتطوير والإبداعات والأفكار الجديدة، وأيضاً نواة للمشروعات الكبيرة، وتعمل على تقديم توصيات لمتخذ القرار تسهم في تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص بما يطور من إمكانياتها وقدراتها على تحقيق الأهداف التي أنشئت من اجلها. كما تمثل الدراسة إضافة علمية كونها من الدراسات القليلة التي تناولت موضوع تقييم واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص بالمدارس الخاصة في البيئة الليبية (في حدود علم الباحثة).

5.1 منهجية الدراسة:

تشمل منهجية الدراسة العناصر الأتية:

جدول رقم (1.1) يوضح عناصر منهجية الدراسة:

العنصر	الأداة	الوصف
1-منهج الدراسة.	المنهج الوصفي.	- دراسة واقع الظاهرة (الاجتماعية والانسانية). - دراسة استكشافية. - دراسة ميدانية.
2-تصميم الدراسة.	التصميم المختلط.	- المنهج الكمي Quantitative - المنهج النوعي Qualitative
3-أدوات الدراسة.	الاستبانة.	- بيانات كمية.
	المقابلات شبه المهيكلة.	- بيانات نوعية.
4-بيئة ومجتمع الدراسة.	- بيئة الدراسة الكمية. -مجتمع الدراسة الكمية.	- العدد (36) مدرسة. - العدد (67) مالك ومدير ونائب مدير.
	- مجتمع الدراسة النوعية.	- العدد (5) لكل من أولياء الأمور والمعلمون والمُلاك في مدارس التعليم الخاص. - العدد (5) للموظفين في مكتب التعليم الخاص.
5-المعاينة.	- الدراسة الكمية.	- (67) مفردة، مسح شامل.
	- الدراسة النوعية.	- (5) مقابلات شبه مهيكلة للعينة القصدية.
6-جمع البيانات.	- الدراسة الكمية.	- البيانات الثانوية عن طريق الاستعانة بالمراجع العلمية والبحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية ومواقع الانترنت، إضافةً إلى وقائع المؤتمرات العلمية. -البيانات الأولية عن طريق استمارة الاستبانة.
	- الدراسة النوعية.	- البيانات الأولية عن طريق المقابلات شبه المهيكلة.
7-تحليل البيانات.	- الدراسة الكمية.	- باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences (SPSS).
	- الدراسة النوعية.	-استخدام تحليل البيانات النوعية (QAD) Qualitative Data Analysis.

يتضح من الجدول رقم (1.1) أن منهج الدراسة هو المنهج الوصفي الدي يعد من أنسب المناهج وأكثرها إستخداماً في دراسة واقع الظاهرة (الاجتماعية والإنسانية)، وتم تصميم الدراسة بالتقسيم المختلط للمنهج الكمي والنوعي، وأدوات الدراسة المستخدمة للاستبانة كانت البيانات كمية والمقابلات شبه المهيكلة بياناتها نوعية، وبيئة الدراسة الكمية هو العدد (36) مدرسة ومجتمعها العدد (67) مالك ومدير ونائب مدير، أما مجتمع الدراسة النوعية عددهم (5) لكل من أولياء الأمور والمعلمون والمُلاك في مدارس التعليم الخاص والعدد (5) للموظفين في مكتب التعليم الخاص، ومعاينة الدراسة الكمية (67)

مفردة، مسح شامل، ومعاينة الدراسة النوعية (5) مقابلات شبه للعينة القصدية، وتم جمع البيانات في الدراسة الكمية بالبيانات الثانوية عن طريق الاستعانة بالمراجع العلمية والبحوث، إضافةً إلى وقائع المؤتمرات العلمية، أما البيانات الأولية عن طريق استمارة الاستبانة، وفي الدراسة النوعية تم جمع البيانات الأولية عن طريق المقابلات شبه المهيكلة، وتحليل البيانات في الدراسة الكمية باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، أما في الدراسة النوعية استخدام تحليل البيانات النوعية.

6.1 حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة العناصر الأتية:

1-الحدود المكانية: تتضمن مدارس التعليم الخاص في مدينة مصراتة.

2-حدود الموضوع: اقتصرت الدراسة على تقييم واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص.

3-الحدود البشرية: تشمل المالك والمدير ونائب المدير، وكذلك المُلاك والمعلمون وأولياء الأمور في مدارس التعليم الخاص، والموظفون في مكتب التعليم الخاص.

4-الحدود الزمنية: خلال سنة 2017 م.

7.1 التعريفات الإجرائية:

1-تقييم: هو التعرف أو إظهار نقاط القوة والضعف في أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة .

وكذلك تعرف عملية التقييم بأنها عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة واستناداً إلى أسس علمية (العيساوي، 2005).

ويقصد أيضاً بالتقييم هو عملية إجراء التحليلات والمقارنات الكمية والوصفية لكافة عناصر المشروع والتي تؤثر فيه سواء كانت داخلية أو خارجية، تمهيداً نحو قبوله حتى يتم إنجازه أو رفضه، والبحث عن مشروع أخر غيره (الفضل، 2009).

2-المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص: هي مدارس التعليم الخاص التي يملكها فرد أو أفراد، ويكون رأسمالها قليل نسبياً، وعدد الأفراد العاملين فيها حسب الاحتياجات الوظيفية؛

وذلك لتحقيق الأهداف التعليمية التي صاغتها الدولة في لائحة تنظيم التعليم الحر (الخاص) رقم (211) لسنة (2009) م.

3-المعوقات: هي الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة سواء كانت هذه الصعوبات: (تمويلية، أو إدارية، أو قانونية، أو تسويقية، أو موارد بشرية، أو تتعلق بالبنية التحتية).

4-مدارس التعليم الخاص: هي المدارس التي تشمل رياض الأطفال والتأهيل ومراحل الابتدائي والإعدادي والثانوي في مدينة مصراتة، والتي تعود ملكيتها للأفراد.

5-المزايا: هي الخصائص والخدمات التي تقدمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص على مستوى الأفراد والمجتمع.

6-أصحاب المصلحة: هم الأطراف ذو العلاقة (المُلاك والمعلمون وأولياء الأمور في مدارس التعليم الخاص، والموظفون في مكتب التعليم الخاص)، الذين من شأنهم التأثير في عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص.

8.1 الدراسات السابقة:

يمكن تلخيص أهم الدراسات السابقة التي تناولت المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك التعليم الخاص، كما هو موضح في الجدول رقم (2.1):

جدول رقم (2.1) يبين أهم الدراسات السابقة:

اسم الباحث	عنوان الدراسة	الهدف الأساسي للدراسة	منهجية الدراسة (المنهج، المجتمع، العينة)	أهم النتائج
المشهراوي، والرملاوي (2015)	أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها.	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تقع حائلاً أمام المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشروعات الصغيرة.	تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبانة لجمع البيانات، وتم توزيع الاستبانة على (9) منظمات والبالغ عدد أفرادها (110) فرداً.	غياب التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم عمل المشروعات الصغيرة مما يسبب فشلها، ويؤثر تأخر أصحاب المشروعات الصغيرة في تسديد الأقساط على استمرارية المشروعات، ويؤدي إلى ضعف السمات القيادية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة لفشلها.
غنائم (2013)	المشروعات الصغرى والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها في ليبيا.	هدفت هذه الدراسة للتعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإظهار الدور الذي تلعبه هذه المشروعات في خلق فرص عمل، وكذلك هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إظهار المعوقات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة.	تم الاعتماد على الأدبيات السابقة في جمع البيانات.	تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل والتوظيف، وكذلك تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة معوقات مالية ومعوقات قانونية.

اسم الباحث	عنوان الدراسة	الهدف الأساسي للدراسة	منهجية الدراسة (المنهج، المجتمع، العينة)	أهم النتائج
مفتاح (2008)	معوقات نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات التي تحد من نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الاستكشافية لملائمة هذا الأسلوب لموضوع الدراسة، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات، حيث تكون مجتمع الدراسة من كافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الخدمية-الصناعية) ببنغازي، والبالغ عددها (756) مشروع.	معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يوجد فيها فصل بين الإدارة والملكية، وعدد العاملين قليل نسبياً، وكذلك تواجه المشروعات معوقات مالية وإدارية.
الطويل، والمناصير (2011)	تطوير استراتيجية لضبط مشكلات التعليم في المدارس الأردنية الخاصة.	هدفت هذه الدراسة إلى تطوير استراتيجية لضبط مشكلات التعليم في المدارس الأردنية الخاصة.	اتبع الباحثان المنهج المسحي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من مديري المدارس الخاصة في عمان وعددها (440) مدرسة، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة الطبقية العشوائية، حيث بلغ عدد أفراد العينة (317) مديراً ومديرةً، وطورت الاستبانة بناء على الدراسات السابقة حيث تكونت من المشكلات التي تواجهها المدارس الخاصة وتقع ضمن سبعة مجالات (ظروف العمل، والطلبة، وأولياء الأمور، وأصحاب المدرسة، والإدارة المدرسية، والقوانين والتشريعات، والخدمات المدرسية)، وتمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).	المدارس الخاصة تعمل على الالتزام بالقوانين والتشريعات، وكذلك هناك صعوبة في تفهم أولياء الأمور لمشكلات أبنائهم الدراسية والشخصية، وأيضاً هناك فئة كبيرة من الطلبة في المدارس الخاصة غير جادين في الدراسة، وبالنسبة للعلاقات المهنية والاجتماعية بين المعلمين فهي ضعيفة، بالإضافة إلى تدخل أصحاب المدرسة في عمل المديرين بشكل مستمر، وكذلك عدم تخصيص ميزانية خاصة للوسائل التعليمية في المدرسة، والإدارة المدرسية في المدارس الخاصة تواجه مشكلة عدم مقدرة المديرين على اتخاذ القرار المناسب دون تدخل من أصحاب المدرسة.

اسم الباحث	عنوان الدراسة	الهدف الأساسي للدراسة	منهجية الدراسة (المنهج، المجتمع، العينة)	أهم النتائج
المناعمة (2005)	دور الإدارة المدرسية في المدارس الحكومية والمدارس الخاصة، في محافظات غزة في تحسين العملية التعليمية-دراسة مقارنة.	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الإدارة المدرسية في المدارس الحكومية والخاصة في تحسين العملية التعليمية في محافظات غزة، والكشف عن الأنماط الإدارية السائدة في هذه المدارس.	استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من (5872) معلم ومعلمة من المدارس الحكومية، و(458) معلم ومعلمة من المدارس الخاصة، وأخذت عينة الدراسة من (400) معلم ومعلمة من معلمي المدارس الحكومية والخاصة، وتم اختيار العينة عشوائياً من (20) مدرسة حكومية، و (20) مدرسة خاصة، بواقع (10) أفراد من كل مدرسة، وقام الباحث بإعداد استبانة لجمع البيانات، وتمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).	معظم مديري المدارس الحكومية والخاصة يتبعون النمط الديمقراطي في الإدارة المدرسية، وكذلك الإدارة المدرسية في المدارس الحكومية والخاصة لديها الاستعداد والرغبة في تفعيل دورها لتحسين العملية التعليمية في حدود الإمكانيات المتاحة.
عبد الله (2005)	التوجه نحو خصخصة التعليم في الأردن من وجهة نظر الإداريين والمعلمين في وزارة التربية والتعليم، الأسباب والنتائج المتوقعة.	هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع التوجه نحو خصخصة التعليم في الأردن ودراسة أسبابه، مع الوقوف على النتائج الإيجابية والسلبية التي قد تنتج عن خصخصة التعليم.	تكون مجتمع الدراسة من جميع الإداريين التربويين، ومن جميع المعلمين والمعلمات في وزارة التربية والتعليم، وتم اختيار عينة عشوائية طبقية بلغ عددها (57) إدارياً، و (390) معلماً ومعلمة، وتم استخدام استبانة تم تطويرها لجمع البيانات، وتمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).	أكثر الأسباب أهميةً هي توفير جو آمن يحترم الطلاب ويشعرهم بإنسانيتهم، إضافةً إلى زيادة التحصيل لدى الطلبة، وأقل الأسباب هي انعدام الثقة بالتعليم العام، أما أهم النتائج الإيجابية هي حسن التعامل مع أولياء الأمور، وتحسين الكفاءة التعليمية للمدارس، وأبرز النتائج السلبية هي زيادة الرسوم المدرسية، واستهتار الطلبة بتعليمات الانضباط المدرسي، وكذلك خفض أجور المعلمين مما يؤدي إلى تسربهم من المهنة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بالرغم من العدد المحدود من الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، إلا أن الجدول أعلاه يبين توفر عدد من الدراسات ذات علاقة مباشرة او غير مباشرة بموضوع الدراسة. ومن جانب آخر، يتضح بعد مراجعة الدراسات السابقة وجود فرص بحثية تؤسس قاعدة للدراسة الحالية. تركز تلك الدراسات على استخدام أدوات تقليدية في البحث، حيث أن أغلبها قد تبنت مناهج بحثية كمية مع استخدام واضح للاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث أن تلك الأدوات والأساليب لا تمكن الباحث من الاستكشاف والتعمق في الفهم. لذلك كان لزاماً على الباحثة في هذه الدراسة أن تعزز استخدام الأدوات التقليدية للدراسة بأدوات تساعد بشكل مباشر على تحقيق الفهم والتعمق في استكشاف المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما يتضح أن أغلب تلك الدراسات تناولت دراسة بيئات بحثية مختلفة كالأردن وفلسطين، حيث أن اختلاف البيئة الليبية عنهما واضح للعيان، الأمر الذي قد لا يسهم كثيراً في فهم واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. لذلك وبناءً على هذه الانتقادات، فإن هذه الدراسة قد تبنت منهج بحثي يستفيد من القصور في المناهج السابقة من خلال استخدام التصميم المختلط الكمي والنوعي (كما سيأتي ذكره لاحقاً).

أما من الجانب الإيجابي لتلك الدراسات، فقد قدمت أُطر فكرية للمعوقات التي يمكن دراستها، حيث بينت وجود عدد من المعوقات، التي يمكن للدراسة الحالية تناولها بشكل مفصل على بيئة العمل في ليبيا. كما أن بعضها قد تناول التعليم الخاص وبالتالي توفير نماذج بحثية يمكن الاستعانة بها في الدراسة سواء في الأُطر النظرية أو القياس أو مناقشة نتائج الدراسة. استنادا إلى هذا النقاش فإنه يمكن تلخيص النقاط التالية:

1-توافقاً مع دراسة مفتاح (2008) والمشهراوي والرملاوي (2015)، فإن هذه الدراسة تتناول تحليل المعوقات التمويلية، التنظيمية، القانونية، التسويقية، الموارد البشرية، البنية التحتية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص، وكذلك المزايا التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة.

2-إنطلاقاً من اختلاف دراسة غنائم (2013) عن المناهج المستخدمة في الدراسات الأخرى، فإن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة من خلال استخدام التصميم المختلط النوعي والكمي، حيث

تبين المناهج التي تبنتها الدراسات السابقة وجود فجوة في توظيف هذا التصميم وبالتالي خدمة أهداف الدراسة الحالية في تحقيق أهدافها.

3-تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، باستخدام تحليل البيانات النوعية (QDA) في المقابلات شبه المهيكلة مع أصحاب المصلحة، وذلك لمعرفة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهو ما يعطي ميزة لهذه الدراسة في التنوع والتوسع في استكشاف كافة المعوقات والآراء والمتغيرات التي يمكن أن تعمق الفهم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص. فمثلاً بينما كان المبحوثين في دراسة عبد الله (2005) والمناعمة (2005) من المعلمين والمعلمات، كان المبحوثين في دراسة الطويل والمناصير (2011) مديري المدراس الخاصة. وهذا يوفر دعماً كبيراً لإمكانية تنفيذ دراسة تستكشف كل اصحاب العلاقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص.

2.الفصل الثاني

1.2المشروعات الصغيرة والمتوسطة

1.1.2 تمهيد

2.1.2 مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

3.1.2 تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

4.1.2 معايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

5.1.2 خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

6.1.2 أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

7.1.2 معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

1.1.2 تمهيد:

يمثل هذا المبحث مدخلاً للتعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعريفها، ومعايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخصائص هذه المشروعات، وكذلك أهميتها في الاقتصاديات المعاصرة، بالإضافة إلى المعوقات التي تواجهها.

2.1.2 مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، وتمثل إحدى دعائم التنمية الاقتصادية في الدول، وذلك بما تقدمه من فرص عمل، وتحسين الدخل على المستوي الفردي وعلى المستوي الجماعي (دويس، 2013؛ عفانة وأبو عيد، 2004).

فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الأكثر عدداً، والأكثر اعتماداً على الكفاءات والقدرات والخبرات المحلية، وقد لعبت هذه المشروعات دوراً مهماً في تحقيق التنمية على مستوى دول العالم المتقدمة عامةً، وفي الدول النامية خاصةً (القهيوي، والوادي،2012).

وتتمثل أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا في تشغيل المدخرات الشخصية لتحقيق الربح لأصحابها ودعم الاقتصاد الوطني، حيث تتميز هذه المشروعات بانخفاض رأس المال المطلوب للاستثمار مقارنةً بالمشروعات الكبيرة (مفتاح، 2008)، وتتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على الإبداع والابتكار من أجل تطوير هذه المشروعات، من خلال التغيير والتحسين لمنافسة المشروعات الأخرى؛ مما يعود بالفائدة على المجتمع الذي يحصل على أفضل الخدمات بأحسن الأسعار (أسيا، 2009).

3.1.2 تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد تعريف موحد ومعتمد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول العالم، فالمشروع الصغير أو المتوسط في دولة ما يعتبر كبيراً في دولة أخرى، وقد جرت محاولات للمفاضلة بين عدة معايير، وذلك بهدف إعطاء تعريف محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن هذه المعايير" عدد العمال، ورأس المال، المبيعات والإيرادات، الإنتاج، التقنية المستخدمة" (جواد، 2007).

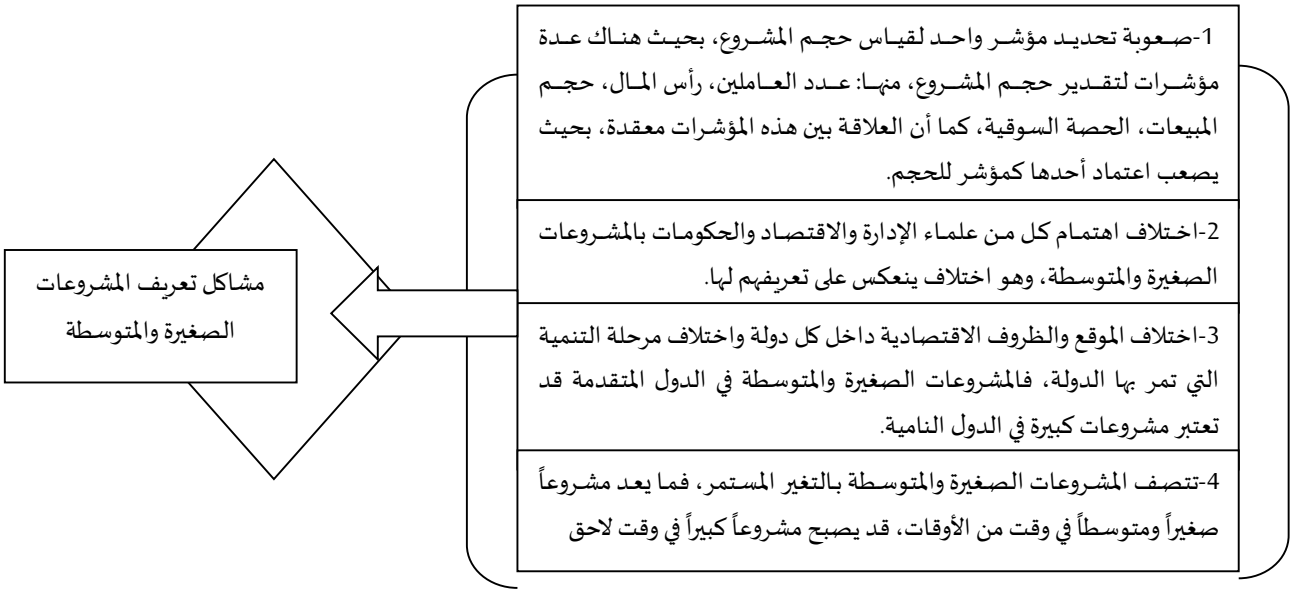

الشكل رقم (1.2) يوضح الاختلافات في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

المصدر: (أتشي، 4،2008).

من خلال الشكل أعلاه تظهر صعوبة وجود تعريف واحد متفق عليه من قبل بعض الدول، وذلك لاختلاف مؤشرات تقدير حجم المشروع، واختلاف اهتمام علماء الإدارة والاقتصاد والحكومات بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك اختلاف الموقع والظروف الاقتصادية داخل كل دولة، وأيضا تغير صفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل مستمر.

وبناءً على تنوع وجهات النظر فإنه يمكن استعراض بعض التعريفات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول كالأتي:

1-تعريف البنك الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

هي تلك المشروعات التي تستخدم أقل من (50) عاملاً في الدول النامية وإجمالي أصول ومبيعات المشروع الصغير ثلاثة ملايين دولار، بينما المشروعات المتوسطة هي التي تستخدم (300) عامل (حماد، 2010).

2-تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية:

يشار إلى المشروعات التي تستخدم من (6) إلى (14) عاملاً، ويكون رأسمالها أقل من (1500) دولار بأنها مشروعات صغيرة، أما المشروعات المتوسطة فهي التي تستخدم من (15) إلى (50) عاملاً ويكون رأسمالها لا يتجاوز (2500) دولار (الصوص، 2010).

3-تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

ينظر إلى المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن (25) فرداً، ولا يتجاوز رأسمالها عن (2.5) مليون دينار على أنها مشروعات صغيرة، بينما المشروعات المتوسطة هي التي لا يزيد عدد العاملين بها عن (50) فرداً، ولا يتجاوز رأسمالها عن (5) مليون دينار ليبي (مفتاح، 2008).

يلاحظ من التعريفات السابقة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن معيار عدد العمال هو الأكثر استخداماً للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول، وذلك لسهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار، بالإضافة إلى معيار رأس المال الذي يختلف من دولة إلى أخرى.

4.1.2 معايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

اختلفت آراء الباحثين حول تحديد معايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك باختلاف مراحل النمو الاقتصادي ومدى التقدم التقني السائد من بلد إلى أخر لذلك فقد قسم قريشي (2011) هذه المعايير إلى نوعين، هما:

1.4.1.2 المعايير الكمية:

حسب هذه المعايير تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة اعتماداً على مجموعة من السمات الكمية التي تبرز الفروقات بينها والمتمثلة في الآتي:

أ-معيار عدد العمال: يُعد هذا المعيار أكثر المعايير استخداماً بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة، ويعكس عدد العمال أهم المعايير الكمية في تحديد حجم المشروع بغض النظر عن طبيعة النشاط، ويختلف عدد العمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية عن الدول المتقدمة (عكاشة، 2013).

ب-معيار رأس المال: يعتمد هذا المعيار للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة على حجم رأس المال للمشروع، حيث تتصف هذه المشروعات بمحدودية رأس المال المستثمر فيها، وذلك باختلاف رأس المال من دولة إلى أخرى حسب النمو الاقتصادي السائد فيها، وحسب نشاط المشروع (مالحة، 2012).

ج-معيار التكنولوجيا: بناءً على هذا المعيار فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة توصف بأنها التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة ذات موارد رأسمالية منخفضة، وعدد العمال بها مرتفع، وعلى تطور التكنولوجيا المستخدمة، التي تختلف من الدول المتقدمة عن الدول النامية (نصر الدين، 2012).

2.4.1.2 المعايير النوعية:

تُعد المعايير النوعية كتكملة للمعايير الكمية للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمتمثلة في الآتي:

أ-معيار المسؤولية والملكية: تعود ملكية المشروعات الصغيرة والمتوسطة غالباً للقطاع الخاص، والتي تكون معظمها مشاريع استثمارية فردية أو عائلية، ولهذا فإن المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتق مالكها وحده مباشرةً، وهو الوحيد الذي يقوم بتمويل المشروع، ويقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل، وكذلك التوظيف والتسويق (خالد، 2012).

ب-معيار الحصة من السوق: إن الحصة السوقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة، وذلك بسبب صغر حجم المشروع، وقلة رأس المال، ومحلية النشاط، والمنافسة الشديدة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً للتماثل في الإمكانيات والظروف (سامي،2011).

ج-معيار محلية النشاط: يقصد بها اقتصار نشاط المشروع على منطقة أو مكان واحد تكون معروفة فيه، وتشكل حجماً صغيراً ومتوسطاً في القطاع الذي تنتمي إليه (حلموس، 2011).

5.1.2 خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص أو مميزات يمكن إجمالها على النحو الأتي:

1-مالك المشروع غالباً ما يكون مديره: تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستقلالية الإدارة؛ وذلك لأن معظم هذه المشروعات يكون مديرها هو صاحب المشروع؛ إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية (حداد، 2006)، لهذا فنجاح المشروع يعتمد بشكل كبير على القدرات الإدارية والتشغيلية والفنية التي يمتلكها صاحب المشروع (المدير)، والتي تعتمد على مستواه التعليمي، والخبرة، وما حصل عليه من تدريب (مقابلة، 2009).

2-سهولة التأسيس: تحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة لرؤوس أموال صغيرة؛ لتأسيسها وتشغيلها، مقارنةً مع المشروعات الكبيرة (سمية، 2010)، كما أن معظم هذه المشروعات تعتمد على

تمويلها من مدخرات المستثمرين، وذلك لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب للاستثمار (عبد القادر، 2012).

3-ارتفاع قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الإبداع: وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الإبداعات الذاتية في مشروعاتهم، وقدرتها على اتخاذ القرار المناسب في الوقت الملائم مقارنةً مع المشروعات الكبيرة (دويس، 2013).

4-مراكز تدريب ذاتية: تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة مراكز تدريب ذاتية لمالكيها والعاملين بها؛ نظراً لممارستهم أعمالهم ضمن العمليات الإدارية المختلفة باستمرار، وتحملهم المسؤوليات بما يحقق لهم المزيد من المعرفة والخبرات، ويقلل من تكاليف التدريب لاعتماد هذه المشروعات على أسلوب التدريب أثناء العمل (كمال، بلال، 2016).

5-مركزية القرار: تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تسييرها على تنظيم إداري بسيط؛ إذ أن مالك المشروع هو المدير، واتخاذ القرار يكون للمدير فقط؛ وذلك يضمن اتخاذ قرارات مناسبة في أوقات مناسبة (أحمد، 2011).

6-إتاحة فرص العمل: تُسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل، من خلال استقطاب الأفراد الذين لم يتحصلوا على وظائف في المشروعات الكبيرة (وسام، 2013).

7-القدرة على التأقلم مع المتغيرات البيئية: تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالقدرة على الاستفادة من التطورات العالمية في هذا المجال، وذلك بسبب مرونة هذه المشروعات للتكيف مع التغيرات، فأصبحت فرصة بقائها ونموها أكبر من المشروعات الكبيرة (شهرزاد، 2012).

6.1.2 أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تعطي الكثير من الدول المتقدمة اهتماماً كبيراً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ كونها أحد الركائز الرئيسية للاقتصاد القومي، فأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط؛ بل تتجاوز لتشمل جميع المجالات خاصةالاجتماعية منها فتتجسد أهميتها من خلال:

1-يحقق المشروع الصغير والمتوسط لصاحبه فرصة لتوظيف مهاراته وقدراته وخبراته لخدمة مشروعه، وهذا ما يسهل اتخاذ القرارات الإدارية؛ لأن مالك المشروع هو مديره، مما يجعل هذه

المشروعات لا تستوجب وجود تعقيدات إدارية في تنظيمها، وهو ما يدفعها إلى تحقيق النمو والتطور (نبيلة، 2015؛ والصوص، 2010؛ والنواس 2016).

2-يُعد المشروع الصغير والمتوسط مصدراً للأفكار الجديدة؛ وذلك من خلال إظهار الكفاءات والمبادرات الفردية وتحفيزها، وتنمية مهارات وخبرات العمالة الوطنية (رشدي، 2006؛ والمري،2013)، وكذلك تُسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الأفكار الجديدة، وتتيح الفرصة للإبداع والابتكار أمام أصحاب هذه المشروعات، من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم وخبراتهم لخدمة مشاريعهم (بن عمر، باللموشي، 2013).

3-تحافظ المشروعات الصغيرة والمتوسطة على استمرارية المنافسة، حيث يساعد صغر هذه المشروعات الحد من الاحتكار والمنافسة بين هذه المشروعات، لكونها أداة للتغيير والتطوير والإبداع في الاقتصاد الوطني (نوال، 2010).

4-تُسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الوطني وخاصةً في الدول النامية، من خلال عمليتي الادخار والاستثمار، وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار برؤوس أموال صغيرة لهذه المشروعات (غياط، بو قموم،2008).

5-تمتلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة القدرة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية، وذلك نتيجةً لامتلاكها مرونة في التفاعل مع البيئة الخارجية المحلية والخارجية (حبيبة، 2013).

6-تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على خلق العلاقات الإنسانية بين المُلاك والموظفون والأفراد (أولياء الأمور)، (غنائم، 2013).

7.1.2 معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية عديد المشاكل والمعوقات التي تحول دون تحقيق إمكانياتها في التطور والتوسع (الدماغ، 2010)، وهذه المشاكل إما أن تكون داخلية تتصل بالمشروع، وإما أن تكون ناجمة عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي للمشروع، وإما مشاكل خارجية خارجة عن إدارة المشروع ومرتبطة بالنشاط الاقتصادي (المشهراوي، الرملاوي، 2015)، وفي إطار ذلك يمكن أن تصنف المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة كالتالي:

1-المعوقات التمويلية:

يشكل التمويل من أهم المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لصغر حجم هذه المنظمات، فالكثير من ملاكها يلجؤون إلى تمويل منظماتهم من مصادر داخلية فردية أو عائلية، ومن ثُم اعتماد هذه المشروعات على التمويل الذاتي (الناصر، 2011)، حيث تواجه هذه المشروعات مشاكل كبيرة في بداية إنشائها، وقد تعتمد على مؤسسات تمويلية وخاصة المصرفية منها، والتي غالباً ما تحجم عن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأن هذه المؤسسات المصرفية تركز على دعم المشروعات الكبيرة، إضافةً إلى صعوبة الضمانات المطلوبة وتعقد إجراءاتها من جهة المؤسسات المصرفية (كنجو، 2007).

2-المعوقات التنظيمية:

تتمثل هذه المعوقات في عدم وجود التخصص الإداري للعاملين في إدارة هذه المشروعات، وانتشار اتخاذ القرارات بصفة فردية، حيث تتركز جميع الأعمال الإدارية على عاتق شخص واحد، إضافةً إلى عدم قدرة صاحب المشروع على القيام بوظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة بصورة متكاملة، وكذلك نقص الخبرة لدى أصحاب هذه المشروعات في أساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة، مما يؤدي إلى طول الوقت اللازم لإنجاز معاملاتها مع هذه الجهات، وما يزيد من حدة هذه المشكلة الروتين المعقد، وكثرة الأوراق والإجراءات المطلوبة في معاملات هذه المشروعات مع أجهزة الدولة المختصة (البلعزي، الواكشي، 2016).

3-المعوقات القانونية:

تظهر هذه المعوقات من خلال التعقيد في إجراءات الإنشاء للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، وكذلك تعقيد الإجراءات المتعلقة بالضرائب والتأمينات، وتعدد الجهات الرقابية (المشهراوي، الرملاوي، 2015)، وكذلك غياب القوانين والتشريعات والمنظمات التي تعمل على دعم وحماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (فرحان، 2003)، حيث لا يوجد قانون موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يحدد القواعد التي تحكمها، ويحددُ مفهومها، ومراحل إنشائها وانتهائها (عبد السيد، 2010).

4-المعوقات التسويقية:

تتمثل في انخفاض الكفاءة التسويقية نتيجةً لعدم مقدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي، وكذلك يفتقر أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الوعي التسويقي، ويعاني من نقص كفاءات رجال البيع والتسويق، وأيضا قصور المعلومات عن أحوال السوق ومستويات الأسعار وطبيعة الخدمات المنافسة، وتظهر تلك المعوقات التسويقية من خلال عدم وجود اهتمام كافٍ بالدعاية والترويج لهذه المشروعات (أتشي، 2008).

5-المعوقات البشرية:

تعانى المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العنصر البشري من نقص الكوادر ذات الكفاءة العالية على مستوى الإدارة؛ وذلك بسبب ضعف الوعي بالمهارات الريادية الفردية لدى أصحاب هذه المشروعات، وكذلك ضعف مستوى التدريب وعدم توافقه مع احتياجات هذه المشروعات (عبد الحكيم، 2007)، بالإضافة إلى عدم التنسيق بين البرامج التعليمية والتدريبية (لاشين، 2004)، وأيضاً تتمثل في ضعف المهارات والقدرات في إدارة الأعمال والمحاسبة، وعدم القدرة على الحصول على الخدمات الاستشارية، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين الجهات العاملة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة (غنائم، 2013).

6-معوقات البنية التحتية:

تكمن هذه المعوقات في صعوبة استيفاء المستندات المطلوبة للأرض التي يراد إقامة المدرسة عليها، ذلك لأن وزارة التعليم تشترط على طالب الترخيص أن يقدم سند ملكية للأرض التي ستقام عليها المدرسة، ونتيجةً لارتفاع العقارات فإن أصحاب هذه المشروعات يضطرون للجوء إلى إيجار المباني وتجهيزها كمؤسسات تعليمية خاصة (صلاح، 2015)، وكذلك توجد مشكلة سوء اختيار موقع المشروع المناسب؛ حيث يؤدي سوء اختيار الموقع وبدون دراسة كافية للسوق إلى عدم وصول الشريحة المستهدفة للمشروع القائم (خالد، 2011).

2.2 التعليم الخاص

1.2.2 تمهيد

2.2.2 مفهوم التعليم الخاص

3.2.2 التعريف بالتعليم الخاص

4.2.2 أهداف التعليم الخاص

5.2.2 مراحل التعليم الخاص

6.2.2 تصنيفات مدارس التعليم الخاص

1.2.2 تمهيد:

يمثل هذا المبحث مدخلاً للتعرف على مفهوم التعليم الخاص وتعريفه، وأهداف التعليم الخاص، وكذلك تصنيفات التعليم الخاص.

2.2.2 مفهوم التعليم الخاص:

التعليم في المدارس الخاصة يساند ويدعم ويسد عدداً من الاحتياجات التعليمية في المجتمع، التي لا يستطيع التعليم العام القيام بها (صالح، 2004).

لذا أصبح التحول من فكرة التعليم مسؤولية الدولة وحدها، إلى فكرة دعم المدارس الخاصة في تحمل أعباء العملية التعليمية سواء في توفير الموارد المادية أو البشرية، مما يترتب عليها تخفيف العبء على ميزانية الدولة، وتلبية احتياجات الشرائح القادرة من المجتمع في تلقي خدمات تعليمية جيدة (صلاح، 2015).

إن الهدف من التعليم الخاص هو خلق مناخ من التنافس بينه وبين التعليم الحكومي، وذلك بتوفر مقومات التنافس المتمثل في مواصفات المبنى المدرسي، وما يوجد فيه من مرافق خدمات تعليمية، ومصادر التعليم والتعلم، وكل ما يضمن الجودة والفاعلية كماً ونوعاً (غمادي، 2014).

3.2.2 التعريف بالتعليم الخاص:

يقصد بإدارة التعليم الخاص: هي إحدى إدارات وزارة التربية والتعليم التي تعمل تحت إشراف وكيل الوزارة، اعتمدت بموجب قرار مجلس الوزراء، وتتولى الإدارة تنظيم نشاطات الاستثمار في مجالات التربية والتعليم بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في تيسير إجراءات فتح المؤسسات التعليمية الخاصة، فاستناداً على قانون رقم (134) لسنة (2012) المادة رقم (12) التي تخص إدارة التعليم الخاص، والتي نصت على:

1-متابعة مؤسسات التعليم الخاص بمختلف مستوياته والمعلمين بالتعليم الخاص.

2-التنسيق مع إدارة الامتحانات في إجراء امتحانات إتمام الشهادات العامة (أساسي، ومتوسط) بمؤسسات التعليم الخاص.

3-اعتماد نتائج التعليم الخاص فيما دون الشهادات العامة.

4-دراسة إجراءات منح الإذن بمزاولة النشاط الخاص.

5-اقتراح تحديد الحدين الأعلى والأدنى لتكاليف ورسوم الدراسة بكل مرحلة من مراحل الدراسة بمؤسسات التعليم الخاص.

وبناءً على ذلك عرف التعليم الخاص بأنه:

المدارس الخاصة المملوكة للأفراد، التي يؤسسها ويديرها ويمولها، والتي تخضع لوزارة التربية والتعليم، وتتبنى المناهج الدراسية نفسها المطبقة في المدارس الحكومية (صالح، 2004).

كذلك عرف التعليم الخاص بأنه:

المؤسسات التربوية الخاصة التي تتميز باستقلالها الإداري والمالي، بالإضافة إلى استقلال سياساتها التربوية وبرامجها التعليمية (وطفة، المعوض، بدون سنة).

و أيضاً عرف التعليم الخاص بأنه:

التعليم الذي لا تتلقى مدارسه مساعدات ولا تخصص لها أموال في ميزانية الدولة، وهذه المدارس يتولى إدارتها أفراد أو شركات من القطاع الخاص في المجتمع (المناعمة، 2005).

4.2.2 أهداف التعليم الخاص:

فمفهوم التعليم الخاص مبني على الرغبة الفردية التي لا يمكن للمجتمع أن يوفرها للجميع، وتحقيقاً لمتطلبات التنمية في ليبيا، ومن منطلق ذلك يهدف التعليم الخاص إلى (Aladel.gov.ly):

1-تعزيز المبادرات وتشجيع الإبداع.

2-توفير أنماط تعليمية بمعايير دولية منافسة.

3-تشجيع مكونات المجتمع لتحمل مسؤوليته لتوفير التعليم الخاص، وتخفيف العبء على الدولة.

5.2.2 مراحل التعليم الخاص:

تتضمن مراحل التعليم الخاص أربعة مراحل، ويمكن توضيحها كالأتي:

1-مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي (روضة وتمهيدي):

هي عبارة عن مرحلة دور الحضانة ورياض الأطفال التي تقبل التلاميذ دون سن التعليم الابتدائي.

2-مرحلة التعليم الابتدائي:

يلتحق التلاميذ بهذه المرحلة في عمر لا يقل عن سن السادسة ولا يزيد عن الثامنة، وتحتوي هذه المرحلة على ستة مستويات (من الصف الأول إلى الصف السادس).

3-مرحلة التعليم الإعدادي:

هي عبارة عن مرحلة تتوسط بين المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية وتحتوي على ثلاث مستويات (من الصف السابع إلى الصف التاسع).

4-مرحلة التعليم الثانوي:

تحتوي على ثلاث مستويات (من الصف الأول ثانوي إلى الصف الثالث ثانوي) بقسميه العلمي والأدبي.

6.2.2 تصنيفات مدارس التعليم الخاص:

من خلال توزيع استمارة الاستبانة على مدارس التعليم الخاص في مدينة مصراتة، تم تصنيف هذه المدارس كالأتي:

الجدول رقم (1.2.2) يوضح تصنيفات مدارس التعليم الخاص:

اسم المدرسة	تاريخ التأسيس	عدد القيادين	عدد المعلمين	عدد الموظفين الإداريين	عدد التلاميذ	الصفوف الدراسية
الجنان	2017م	2	20	2	400	روضة وتمهيدي
أمل الوطن	2008م	2	17	3	600	روضة وتمهيدي
ملاك مصراتة	2012م	2	4	1	40	روضة وتمهيدي
البنيان المتين	2016م	1	12	1	90	روضة وتمهيدي
صفاء ليبيا	2015م	2	20	1	90	روضة وتمهيدي
نور الحياة	2013م	2	30	4	120	روضة وتمهيدي
أيادي السلام	2013م	2	10	1	65	روضة وتمهيدي
الأزاهير	2016م	1	8	1	70	روضة وتمهيدي
زهور الحياة	2014م	1	11	1	80	روضة وتمهيدي
فرح	2016م	2	9	1	50	روضة وتمهيدي
المعلم الليبي	2008م	2	12	1	150	روضة وتمهيدي
الإبانة	2012م	2	11	1	130	روضة وتمهيدي
جيل المستقبل الواعد	2009م	2	20	1	200	الأول –السادس
قصر أحمد	2001م	1	11	1	94	الأول-الرابع
الشهب النموذجية	1995م	1	15	1	120	الأول-السابع
المعارف	2006م	3	25	2	180	الأول –السادس
جيل التفوق	2006م	1	6	1	87	الأول-الرابع
زاد المسلم	2016م	2	30	2	250	الأول –السادس
الألسن	2010م	1	7	1	60	الأول-الرابع
الرسالة	2003م	2	50	3	600	الأول –السادس

اسم المدرسة	تاريخ التأسيس	عدد القيادين	عدد المعلمين	عدد الموظفين الإداريين	عدد التلاميذ	الصفوف الدراسية
النبراس المضيء	1998م	1	14	1	125	روضة-الصف الأول-الصف الرابع
الانطلاقة الجديدة	2012م	3	17	2	250	روضة-الصف الأول-الصف السادس
لمسات	2011م	2	18	1	150	روضة-الصف الأول-الصف الثاني
الرياحين	2014م	3	12	1	200	روضة-الصف الأول-الصف الثاني
أول خطوة	2016م	2	19	1	170	روضة-تمهيدي-الصف الأول
حلم الشهيد	2015م	2	14	1	225	روضة-الصف الأول-الصف الثاني
الفصاحة	2016م	2	13	1	63	روضة-تمهيدي-الصف الأول
النور	2002م	2	18	2	110	روضة-الصف الأول-الصف التاسع
الأجيال المتفوقة	1999م	1	30	2	450	الصف الأول-الصف الثامن
عاصمة الشهداء	2014م	1	35	2	210	الصف السابع-الصف الثالث ثانوي
مدارس مصراتة	1952م	2	50	4	1500	الروضة-الصف التاسع
قرى المختار	1995م	3	30	2	300	الصف السابع-الصف الثالث ثانوي
النبأ اليقين	2008م	3	65	2	400	الروضة-الصف الأول ثانوي
ذات الرمال	2008م	2	40	3	380	الروضة-الصف التاسع
تمكين الدولية	2015م	3	60	5	300	الروضة-الصف الأول ثانوي
صناع الحياة	2015م	2	40	4	200	الروضة-الصف الثالث ثانوي

-من خلال الجدول أعلاه رقم (1.2.2) يمكن استخراج معدل عدد المعلمين للتلاميذ عن طريق المعادلة الآتية:

معدل عدد المعلمين للتلاميذ= عدد المعلمين ٪ عدد التلاميذ * 100 (علاق، والكاتب، 2012).

1-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة الجنان = 20 ٪ 400 * 100 = 5 تلاميذ.

ومن هذا المعدل يتضح أن لكل 5 تلاميذ يوجد معلم لتدريسهم.

2-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة أمل الوطن = 17 ٪ 600 * 100 = 3 تلاميذ.

ومن هذا المعدل يتبين أن لكل 3 تلاميذ يوجد معلم لتدريسهم.

3-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة ملاك مصراتة = 4 ٪ 40 * 100 = 10تلاميذ.

ومن هذا المعدل يتضح أن لكل 10 تلاميذ يوجد معلم لتدريسهم.

4-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة البنيان المتين = 12 ٪ 90 * 100 = 13 تلميذ.

ومن هذا المعدل يتبين أن لكل 13 تلميذاً يوجد معلم لتدريسهم.

5-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة صفاء ليبيا = 20 ٪ 90 * 100 = 22 تلميذ.

ومن هذا المعدل يتوضح أن لكل 22 تلميذاً يوجد معلم لتدريسهم.

6-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة نور الحياة = 30 ٪ 120* 100 = 25 تلميذ.

ومن هذا المعدل يتبين أن لكل 25 تلميذاً يوجد معلم لتدريسهم.

7-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة أيادي السلام = 10 ٪ 65 * 100 = 15 تلميذ.

ومن هذا المعدل يتضح أن لكل 15 تلميذاً يوجد معلم لتدريسهم.

8-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة الأزاهير = 8 ٪ 70 * 100 = 11 تلميذ.

ومن هذا المعدل يتبين أن لكل 11 تلميذاً يوجد معلم لتدريسهم.

9-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة زهور الحياة = 11 ٪ 80 * 100 = 13تلميذ.

ومن هذا المعدل يتوضح أن لكل 13تلميذاً يوجد معلم لتدريسهم.

10-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة فرح = 9 ٪ 50 * 100 = 18 تلميذ.

ومن هذا المعدل يتبين أن لكل 18 تلميذاً يوجد معلم لتدريسهم.

11-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة المعلم الليبي = 12 ٪ 150 * 100 = 8 تلاميذ.

ومن هذا المعدل يتضح أن لكل 8 تلاميذ يوجد معلم لتدريسهم.

12-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة الإبانة = 11 ٪ 130 * 100 = 8 تلاميذ.

ومن هذا المعدل يتبين أن لكل 8 تلاميذ يوجد معلم لتدريسهم.

13-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة جيل المستقبل الواعد = 20 ٪ 200 * 100 = 10تلاميذ.

ومن هذا المعدل يتوضح أن لكل 10 تلاميذ يوجد معلم لتدريسهم.

14-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة قصر أحمد = 11 ٪ 94 * 100 = 12 تلميذ.

ومن هذا المعدل يتضح أن لكل 12 تلميذاً يوجد معلم لتدريسهم.

15-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة الشهب النموذجية = 15 ٪ 120* 100 = 13تلميذ.

ومن هذا المعدل يتبين أن لكل 13 تلميذاً يوجد معلم لتدريسهم.

16-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة المعارف = 25 ٪ 180* 100 = 14 تلميذ.

ومن هذا المعدل يتوضح أن لكل 14 تلميذاً يوجد معلم لتدريسهم.

17-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة جيل التفوق = 6 ٪ 87* 100 = 7 تلاميذ.

ومن هذا المعدل يتضح أن لكل 7 تلاميذ يوجد معلم لتدريسهم.

18-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة زاد المسلم = 30 ٪ 250* 100 = 12 تلميذ.

ومن هذا المعدل يتبين أن لكل 12 تلميذاً يوجد معلم لتدريسهم.

19-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة الألسن = 7 ٪ 60* 100 = 12 تلميذ.

ومن هذا المعدل يتوضح أن لكل 12 تلميذاً يوجد معلم لتدريسهم.

20-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة الرسالة = 50 ٪ 600* 100 = 8 تلاميذ.

ومن هذا المعدل يتضح أن لكل 8 تلاميذ يوجد معلم لتدريسهم.

21-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة النبراس المضيء = 14 ٪ 125* 100 = 11 تلميذ.

ومن هذا المعدل يتبين أن لكل 11 تلميذاً يوجد معلم لتدريسهم.

22-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة الانطلاقة الجديدة = 17 ٪ 250* 100 = 7 تلاميذ.

ومن هذا المعدل يتوضح أن لكل 7 تلاميذ يوجد معلم لتدريسهم.

23-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة لمسات = 18 ٪ 150* 100 = 12 تلميذ.

ومن هذا المعدل يتبين أن لكل 12 تلميذاً يوجد معلم لتدريسهم.

24-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة الرياحين = 12 ٪ 200* 100 = 6 تلاميذ.

ومن هذا المعدل يتضح أن لكل 6 تلاميذ يوجد معلم لتدريسهم.

25-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة أول خطوة = 19 ٪ 170* 100 = 11 تلميذ.

ومن هذا المعدل يتوضح أن لكل 11 تلميذاً يوجد معلم لتدريسهم.

26-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة حلم الشهيد = 14 ٪ 225* 100 = 6 تلاميذ.

ومن هذا المعدل يتبين أن لكل 6 تلاميذ يوجد معلم لتدريسهم.

27-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة الفصاحة = 13 ٪ 63* 100 = 21 تلميذ.

ومن هذا المعدل يتضح أن لكل 21 تلميذ يوجد معلم لتدريسهم.

28-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة النور = 18 ٪ 110* 100 = 16 تلميذ.

ومن هذا المعدل يتبين أن لكل 16 تلميذاً يوجد معلم لتدريسهم.

29-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة الأجيال المتفوقة = 30 ٪ 450* 100 = 7 تلاميذ.

ومن هذا المعدل يتوضح أن لكل 7 تلاميذ يوجد معلم لتدريسهم.

30-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة عاصمة الشهداء = 35 ٪ 210* 100 = 17 تلميذ.

ومن هذا المعدل يتضح أن لكل 17 تلميذاً يوجد معلم لتدريسهم.

31-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة مدارس مصراتة = 50 ٪ 1500* 100 = 3 تلاميذ.

ومن هذووا المعدل يتبين أن لكل 3 تلاميذ يوجد معلم لتدريسهم.

32-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة قرى المختار = 30 ٪ 300* 100 = 10تلاميذ.

ومن هذا المعدل يتوضح أن لكل 10 تلاميذ يوجد معلم لتدريسهم.

33-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة النبأ اليقين = 65 ٪ 400* 100 = 16تلميذ.

ومن هذا المعدل يتبين أن لكل 16تلميذاً يوجد معلم لتدريسهم.

34-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة ذات الرمال = 40٪ 380* 100 = 11 تلميذ.

ومن هذا المعدل يتضح أن لكل 11 تلميذاً يوجد معلم لتدريسهم.

35-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة تمكين الدولية = 60٪ 300* 100 = 20 تلميذ.

ومن هذا المعدل يتوضح أن لكل 20 تلميذ يوجد معلم لتدريسهم.

36-معدل عدد المعلمين للتلاميذ في مدرسة صناع الحياة = 40٪ 200* 100 = 20 تلميذ.

ومن هذا المعدل يتبين أن لكل 20 تلميذ يوجد معلم لتدريسهم.

وبعد ذلك نحسب المعدل العام لعدد المعلمين إلى عدد التلاميذ عن طريق المعادلة التالية:

المعدل العام لعدد المعلمين إلى التلاميذ= إجمالي عدد المعلمين ٪ إجمالي عدد التلاميذ * 100

المعدل العام لعدد المعلمين إلى التلاميذ في مدارس التعليم الخاص = 803 ٪ 8509 * 100

= 9 تلاميذ

بمعني أنه لكل 9 تلاميذ يوجد معلم (9:1) لتدريسهم في مدارس التعليم الخاص.

وذلك يعني عدم ازدحام التلاميذ في الفصول الدراسية، مما يساعدهم على الفهم والتركيز والاستيعاب، وأيضاً الاهتمام والمتابعة من جهة إدارة مدارس التعليم الخاص والمعلمين بها.

3. الفصل الثالث

إجراءات الدراسة الميدانية

1.3 تمهيد

2.3 العلاقة بين أهداف الدراسة وإجراءات الدراسة

3.3 المرحلة الأولى: جمع البيانات الكمية وتحليلها

4.3 مجتمع الدراسة

5.3 بناء الاستبانة

6.3 أدوات التحليل الإحصائي

7.3 صدق وثبات أداة الدراسة

8.3 الإحصاء الوصفي

9.3 وصف متغيرات الدراسة

10.3 المرحلة الثانية: جمع البيانات النوعية وتحليلها

1.3 تمهيد:

تناول هذا الفصل العلاقة بين أهداف الدراسة وإجراءات الدراسة، وكذلك جمع البيانات الكمية وتحليلها، ومجتمع الدراسة، وأدوات التحليل الإحصائي التي تم استخدامها لاختبار صدق مقاييس الدراسة وتباثها، وكذلك جمع البيانات النوعية وتحليلها في المقابلات الشبه المهيكلة.

2.3 العلاقة بين أهداف الدراسة وإجراءات الدراسة:

توضح هذه العلاقة بين أهداف الدراسة وإجراءات الدراسة مع مجتمع الدراسة، وكذلك وسيلة جمع البيانات والاختبارات الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة وفقاً للأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كما مبين في الجدول رقم (1.3):

الجدول رقم (1.3) يوضح العلاقة بين أهداف الدراسة وإجراءات الدراسة:

أهداف الدراسة	تساؤلات الدراسة	مصادر البيانات	وسيلة جمع البيانات	تحليل البيانات
1-تحديد أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة.	ما هي المعوقات التمويلية؟ ما هي المعوقات الإدارية؟ ما هي المعوقات القانونية؟ ما هي المعوقات التسويقية؟ ما هي المعوقات في الموارد البشرية؟ ما هي معوقات البنية التحتية؟	مسح شامل لكل الأطراف ذات العلاقة بالعمل في مدارس التعليم الخاص.	الاستبانة -المقابلات	-اختبار الإشارة -الوسط الحسابي -معامل ألفا كرونباخ-معامل الارتباط. -تحليل QDA
2-إبراز المزايا المرتبطة بأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة.	ما هي المزايا التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة؟	مسح شامل لكل الأطراف ذات العلاقة بالعمل في مدارس التعليم الخاص.	الاستبانة-المقابلات	-اختبار الإشارة -الوسط الحسابي -معامل ألفا كرونباخ-معامل الارتباط. -تحليل QDA
3-معرفة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص من خلال وجهات نظر أصحاب المصلحة للأطراف المرتبطة بالعملية التعليمية.	ما هي المعوقات التمويلية؟ ما هي المعوقات الإدارية؟ ما هي المعوقات القانونية؟ ما هي المعوقات التسويقية؟ ما هي المعوقات في الموارد البشرية؟ ما هي معوقات البنية التحتية؟ ما هي المزايا التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة؟	مسح شامل لكل الأطراف ذات العلاقة بالعمل في مدارس التعليم الخاص.	الاستبانة-المقابلات	-اختبار الإشارة -الوسط الحسابي -معامل ألفا كرونباخ-معامل الارتباط. -تحليل QDA

3.3 المرحلة الأولى: جمع البيانات الكمية وتحليلها (الدراسة الكمية):

تتضمن هذه الدراسة مرحلتين، حيث تحتوي المرحلة الأولى على جمع وتحليل البيانات الكمية للاستبانة، والتي اشتملت على تساؤلات معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص، وكذلك مزايا التعليم الخاص، أما المرحلة الثانية فتحتوي على جمع وتحليل البيانات النوعية للمقابلات شبه المهيكلة.

4.3 مجتمع الدراسة:

لقد تم اختيار مدارس التعليم الخاص العاملة في مدينة مصراتة لإجراء الدراسة عليها، والفئة المستهدفة لإجراء الدراسة بهذه المدارس هي القيادات الإدارية وتشمل (المالك، المدير، نائب المدير)، وتم اختيار هذه الفئة لأنهم على دراية بالمعوقات والمزايا التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص، وتم تجميع آرائهم عن طريق الاستبانة.

وتم استخدام أسلوب المسح الشامل، حيث تمت تغطية أغلب بيئة الدراسة البالغ عددهم (40) مدرسة، وذلك بتوزيع (67) مفردة من مجتمع الدراسة على (36) مدرسة، وتعذر الوصول إلى (4) مدارس، وذلك لرفض مشاركة إدارة هذه المدارس، وكذلك بعض الاستبانات غير صالحة للتحليل، والجدول (2.3) يوضح إجراءات توزيع الاستبيان:

الجدول رقم (2.3) يبين التوزيع وحركة الاستبانة:

اسم المدرسة	عدد القياديين في المدرسة	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المفقودة	الاستبيانات غير الصالحة	الاستبيانات الخاضعة للتحليل
النبأ اليقين	3	3	-	-	3
قرى المختار	3	3	1	-	2
الأزاهير	1	1	-	-	1
البنيان المتين	1	1	-	-	1
عاصمة الشهداء	1	1	-	-	1
الأجيال المتفوقة	1	1	-	-	1
لمسات	2	2	-	-	2
ملاك مصراتة	2	2	-	-	2
جيل المستقبل الواعد	2	2	-	-	2
مدارس مصراتة للتعليم الحر	2	2	-	-	2

اسم المدرسة	عدد القياديين في المدرسة	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المفقودة	الاستبيانات غير الصالحة	الاستبيانات الخاضعة للتحليل
حلم الشهيد	2	2	-	-	2
النور	2	2	-	-	2
الشهب النموذجية	1	1	-	-	1
الرسالة	2	2	-	-	2
تمكين الدولية	3	3	-	-	3
نور الحياة	2	2	-	-	2
زهور الحياة	2	2	-	-	2
الجنان	2	2	-	-	2
أيادي السلام	2	2	-	-	2
زاد المسلم	2	2	-	-	2
صناع الحياة	2	2	-	-	2
ذات الرمال	2	2	-	-	2
الفصاحة	2	2	-	-	2
المعارف	3	3	-	-	3
صفاء ليبيا	2	2	-	-	2
الرياحين	3	3	-	-	3
أول خطوة	2	2	-	-	2
الألسن	1	1	-	-	1
الانطلاقة الجديدة	3	3	-	-	3
المعلم الليبي	2	2	-	-	2
فرح	2	2	-	-	2
قصر أحمد	1	1	-	-	1
جيل التفوق	1	1	-	-	1
الإبانة	2	2	1	-	1
النبراس المضيء	1	1	-	-	1
أمل الوطن	2	2	-	-	2
المجموع	69	69	2	-	67

5.3 بناء الاستبانة:

عند تصميم الاستبانة تمت الاستعانة بالدراسة الاستطلاعية، وكذلك الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة والاستعانة بما ورد فيها، كدراسة دله (2011) ودراسة المانع (2003)، وتم تصميم استبانة تحتوي على عدد من الفقرات ذات الإجابات المحددة، وتتكون من أربعة أقسام:

القسم الأول: المعلومات العامة:

يحتوي هذا القسم على البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد مجتمع الدراسة، وهي: المؤهل العلمي والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة.

القسم الثاني: محاور الدراسة:

المحور الأول: معوقات مدارس التعليم الخاص:

يتضمن هذا المحور على 38 فقرة موزعة على ستةً مجالات للمعوقات، والجدول رقم (3.3) يوضح ذلك:

الجدول رقم (3.3) يوضح مجالات المعوقات والمزايا:

المجال	المحور	عدد العبارات
المعوقات	المعوقات التمويلية	6
	المعوقات الإدارية	8
	المعوقات القانونية	5
	المعوقات التسويقية	6
	المعوقات البشرية	7
	معوقات البنية التحتية	6
المزايا	مزايا التعليم الخاص	10

المحور الثاني: مزايا التعليم الخاص:

يحتوي هذا المحور على (10) فقرات تقيس مزايا التعليم الخاص.

وللخروج بنتائج علمية دقيقة لهذه الدراسة تم إعطاء الأوزان من (1 – 5) باستخدام مقياس ليكرت خماسي الأبعاد، للإجابة على العبارات وهي (مرتفع جداً، مرتفع، إلى حد ما، منخفض، منخفض جداً) ،

وتترجم هذه التقديرات الوصفية إلى تقديرات كمية على أساس تخصيص الأرقام (1)، (2)، (3)، (4)، (5) لكل منها على التوالي، والجدول رقم (4.3) يوضح ذلك:

البيان	مرتفع جداً	مرتفع	إلى حد ما	منخفض	منخفض جداً
الرتبة	1	2	3	4	5

الجدول رقم (4.3) يبين ترميز إجابات المبحوثين:

ومن ثُم فيمكن عرض نتائج تحليل إجابات مجتمع الدراسة من خلال حساب المدى للإجابات، والوصول إلى طول الفئة لكل درجة من درجات الترجيح، وذلك على النحو الآتي:

المدى = (أكبر قيمة – أصغر قيمة).

المدى: 5-1 = 4

طول الفترة =

$$\frac{\text{المدى}(4)}{\text{عدد الفئات}\left(\text{الدرجات}\right)(5)}$$

طول الفترة =

$$0.8 = \frac{4}{5}$$

وبعد ذلك تمت إضافة طول الفترة إلى أقل قيمة في المقياس وهي (5)؛ وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى، وهكذا لباقي الفقرات، كما هو موضح في الجدول رقم (5.3) كالآتي:

الجدول رقم (5.3) يبين طول الفترة ومقياس الفترة والمتوسط الحسابي:

المدى	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي
من 1 إلى أقل من 1.8	مرتفع جداً	1 – 2.6
من 1.8 إلى أقل من 2.6	مرتفع	
من 2.6 إلى أقل من 3.4	إلى حد ما	2.6 – 3.4
من 3.4 إلى أقل من 4.2	منخفض	3.4 – 5
من 4.2 إلى أقل من 5	منخفض جداً	

6.3 أدوات التحليل الإحصائي:

استخدمت الباحثة لتحليل إجابات أفراد مجتمع الدراسة الأدوات الإحصائية الآتية:

1-اختبار الإشارة (Sign Test): تم استخدام هذا الاختبار الذي يجرى لدراسة متغير واحد.

2-الوسط الحسابي: يستخدم لقياس متوسط إجابات أفراد مجتمع الدراسة على فقرات الاستبانة.

3-معامل (ألفا كرونباخ): للتحقق من مقدار التناسق الداخلي لأداة الدراسة (الاستبانة).

4-معامل الارتباط: يستخدم لحساب صدق الاستبانة.

7.3 صدق وثبات أداة الدراسة:

يقصد بصدق الاستبانة أن يكون قادراً على قياس ما وضع لقياسه، في حين يقصد بثبات الاستبانة أن يعطي نفس النتائج لو تم توزيع الاستبانة أكثر من مرة وفي نفس الظروف ونحصل على نفس الإجابات من أكثر من شخص (مراد، 2017)، وحتى يتم التأكد من أن أداة الدراسة تتمتع بالصدق والثبات تم إتباع الآَتي:

1.7.3 صدق الاتساق الداخلي:

قامت الباحثة بعد إتمام إجراءات الصدق الظاهري (صدق المحكمين) بتوزيع عدد (20) استبانة على عينة من المجتمع الأصلي، وذلك لحساب صدق الاتساق الداخلي للاستبانة المستخدمة في الدراسة من خلال حساب معامل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تندرج تحته هذه الفقرة.

ففي المحور الأول لمعوقات مدارس التعليم الخاص لعينة الدراسة الاستطلاعية، كانت معاملات الارتباط تراوحت بين (0.87) و(0.38)، وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية المشاهد {P-value} هو (0.05)، ويشير ذلك إلى وجود علاقات طردية وقوية بين جميع الفقرات التي تقيس المحور الأول والأبعاد التي تندرج تحتها هذه الفقرات، وهذا يؤكد صدق الاتساق الداخلي لهذا المحور.

أما في المحور الثاني لمزايا التعليم الخاص لعينة الدراسة الاستطلاعية، فكانت معاملات الارتباط تتراوح بين (0.70) و(0.34)، وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية المشاهد { P-value} هو(0.05)، ويشير ذلك إلى وجود علاقات طردية وقوية بين جميع الفقرات التي تقيس المحور الثاني، وهذا يؤكد صدق الاتساق الداخلي لهذا المحور (مراد، 2017).

2.7.3 الثبات بدلالة التناسق الداخلي (معامل ألفا):

اعتمدت الباحثة على عينة الدراسة الاستطلاعية في استخراج الثبات بالاتساق الداخلي باستخدام معامل (ألفا كرونباخ)، وكان معامل ألفا لهذه العينة أكثر من (60%)، لذلك كانت الاستبانة مقبولة وصالحة للتحليل، والجدول الأتي: يبين قيم (ألفا كرونباخ) للمقاييس في المحاور المختلفة للاستبانة كما في الجدول (6.3):

الجدول رقم (6.3) يوضح الثبات بالاتساق الداخلي لأبعاد الدراسة:

الأبعاد	قيمة ألفا كرونباخ
المعوقات التمويلية	0.85
المعوقات التنظيمية	0.76
المعوقات القانونية	0.77
المعوقات التسويقية	0.82
المعوقات البشرية	0.76
معوقات البنية التحتية	0.66
المحور الثاني (مزايا) التعليم الخاص	0.79
الإجمالي (المعوقات + المزايا)	0.88

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

من خلال الجدول السابق رقم (6.3)، يتضح أن جميع مؤشرات الثبات مرضية وفقاً للبيانات السابقة، وتعطي مؤشراً جيداً على ثبات الاستبانة المستخدمة في الدراسة الحالية.

8.3 الإحصاء الوصفي:

يهدف الإحصاء الوصفي لبيانات مجتمع الدراسة إلى إعطاء وصف لبيانات المجتمع وتلخيصها بشكل واضح ومبسط.

1.8.3 خصائص مجتمع الدراسة ووصف متغيراتها:

تتمثل خصائص أفراد مجتمع الدراسة بالفقرات الآتية:

أولاً: العمر:

لقد تم تقسيم هذه الخاصية إلى أربعة تقسيمات، كما هو موضح في الجدول (7.3):

الجدول رقم (7.3) يبين توزيع مجتمع الدراسة وفقاً للعمر:

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 25 سنة	3	4.5
من 25 إلى أقل من 35سنة	16	23.9
من 35 سنة إلى أقل من 50 سنة	22	32.8
من 50سنة فأكثر	26	38.8
الإجمالي	67	100

يتضح من الجدول رقم (7.3) أن الفئة العمرية (من 50 سنة فأكثر) وكذلك (من 35 سنة إلى أقل من 50 سنة) هما أكثر فئة مشاركة في الاستبانة بمعدل (71.6 %)، وهذا يدل على أن المُلاك والمديرين ونوابهم من ذوي الأعمار الكبيرة.

ثانياً: النوع:

لقد تم تصنيف هذه الخاصية إلى ذكر وأنثى، كما يوضح ذلك الجدول (8.3):

الجدول رقم (8.3) يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب النوع:

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	49	73.1
أنثى	18	26.9
الإجمالي	67	100

بالنظر للجدول رقم (8.3) يتضح أن عدد الذكور (49) فرداً بنسبة (73.1%)، وهذا يعنى أن مُلاك مدارس التعليم الخاص والمديرين ونوابهم أكثرهم من الذكور.

ثالثاً: المؤهل العلمي:

تم تصنيف هذه الخاصية إلى ستة تصنيفات، والجدول (9.3) يوضح ذلك:

الجدول رقم (9.3) يبين أنواع المؤهلات العلمية:

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
ثانوية عامة	3	4.5
دبلوم متوسط	13	19.4
دبلوم عالٍ	14	20.9
بكالوريوس \ ليسانس	27	40.3
ماجستير	8	11.9
دكتوراه	2	3.0
الإجمالي	67	100

بالنظر للجدول رقم (9.3) يتضح أن أكثر أفراد مجتمع الدراسة يحملون درجة البكالوريوس والليسانس؛ حيث بلغ عددهم (27) فرداً بنسبة (40.3 %)، ويأتي في المرتبة الثانية الذين يحملون شهادة الدبلوم العالٍ وعددهم (14) فرداً بنسبة (20.9 %)، ثم توزعت باقي النسب على المؤهلات الباقية، وهذا مؤشر جيد على أن مجتمع الدراسة على قدر جيد من التأهيل العلمي، يمكنهم من استيعاب أسئلة الاستبانة والإجابة عليها.

رابعاً: المسمى الوظيفي:

لقد تم تقسيم هذه الخاصية إلى ثلاثة مسميات، كما يوضح ذلك في الجدول (10.3):

الجدول رقم (10.3) يبين أنواع المسميات الوظيفية:

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية %
المالك	31	46.3
المدير	14	20.9
نائب المدير	22	32.8
الإجمالي	67	100

بالنظر في الجدول رقم (10.3) يتضح أن عدد مُلاك مدارس التعليم الخاص هو(31) فرداً بنسبة (46.3%)، وهذا يوضح أن المُلاك أكبر فئة في أفراد مجتمع الدراسة، وقد يرجع ذلك لاهتمام المُلاك بإدارة شؤون مدارس التعليم الخاص.

خامساً: سنوات الخبرة:

صنفت هذه الخاصية إلى أربعة فئات، وذلك لتحديد سنوات الخبرة التي قضاها أفراد مجتمع الدراسة في مدارس التعليم الخاص، والجدول (11.3) يوضح ذلك:

الجدول رقم (11.3) يبين سنوات الخبرة لأفراد المجتمع:

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	22	32.8
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	19	28.4
من 10 إلى أقل من 15 سنة	10	14.9
من 15 سنة فأكثر	16	23.9
الإجمالي	67	100

بالنظر للجدول رقم (11.3) يتضح أن عدد الأفراد الذين خبرتهم الوظيفية (أقل من 5 سنوات) هم (22) فرداً بنسبة (32.8 %)، وعدد الأفراد الذين خبرتهم الوظيفية (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) هم (19) فرداً بنسبة (28.4%)، ثم توزعت باقي النسب على سنوات الخبرة الباقية، وهذا يدل على أن أفراد المجتمع يتمتعون بسنوات خبرة جيدة في مدارس التعليم الخاص، تمكنهم من إعطاء إجابات وآراء تخدم الدراسة.

9.3 وصف متغيرات الدراسة:

تم وصف متغيرات الدراسة في ضوء التكرارات والوسط حسب الآتي:

1.9.3 معوقات مدارس التعليم الخاص:

تضمنت الاستبانة تساؤلات على المعوقات التمويلية والإدارية والقانونية والتسويقية والبشرية والبنية التحتية لمدارس التعليم الخاص.

أولا: إجابة التساؤل الأول:

ينص هذا التساؤل على " ما هي المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة "؟

للإجابة على هذا التساؤل قامت الباحثة بإجراء اختبار الإشارة (Sign Test) الإحصائي لكل فقرة من فقرات البُعد الخاص بالمعوقات التمويلية، ويوضح الجدول (12.3) هذا الإجراء:

الجدول رقم(12.3) يبين نتائج التحليل الإحصائي لفقرات بُعد المعوقات التمويلية:

العبارة	مرتفع جدا	مرتفع	إلى حد ما	منخفض	منخفض جدا	الوسط Mean	مستوى المعنوية المشاهد p-value	الرتبة	الاتجاه العام
هناك صعوبة في الحصول على التمويل المناسب من المستثمرين الأفراد.	19	9	28	6	5	2.450	0.010	4	مرتفع
توجد صعوبة في حصول مدارس التعليم الخاص على القروض المصرفية.	39	10	6	2	10	2.015	0.000	1	مرتفع
تطلب المؤسسات المصرفية ضمانات صعبة التحقيق من طرف مدارس التعليم الخاص.	26	11	17	7	6	2.343	0.001	3	مرتفع
لا تعطي دراسات الجدوى بيانات حقيقية حول الاستثمار بقطاع التعليم الخاص.	7	14	34	9	3	2.806	0.164	5	إلى حد ما
تمتنع المصارف عن المساهمة في تمويل مدارس التعليم الخاص عند توسيع نشاطها.	33	10	12	4	8	2.164	0.000	2	مرتفع
هناك صعوبة في توفير القوائم المالية لمدارس التعليم الخاص للجهات التي تطلبها.	14	7	33	4	9	2.806	0.230	5	إلى حد ما
العام	-	-	-	-	-	2.445	0.001	-	مرتفع

المصدر: إعداد الباحثة.

من خلال النتائج بالجدول رقم (12.3) يتضح أن الاتجاه العام لجميع الفقرات هو (مرتفع)، وأن الفقرة " **توجد صعوبة في حصول مدارس التعليم الخاص على القروض المصرفية** " تحصلت على المرتبة الأولى بوسط حسابي هو (2.015)؛ وذلك قد يرجع إلى تخوف المصارف من منح القروض المصرفية لمدارس التعليم الخاص، إما بسبب مخاطرها العالية، أو قد يكون بسبب إمكانية تعثرها، وأقل هذه المعوقات هي " **لا تعطي دراسات الجدوى بيانات حقيقية حول الاستثمار بقطاع التعليم الخاص**"، وكذلك تحصلت فقرة " **هناك صعوبة في توفير القوائم المالية لمدارس التعليم الخاص للجهات التي تطلبها** " على المرتبة الأخيرة بوسط حسابي هو (2.806)، وذلك قد يرجع إلى أنه لا توجد صعوبات كبيرة سواء في الحصول على البيانات عن دراسات الجدوى، وكذلك إمكانية توفير السجلات المحاسبية للجهات التي تطلبها من مدارس التعليم الخاص، وهذا يعني نقص الممولين وندرة القروض وانخفاض رؤوس الأموال، وقد يؤدي ذلك في التأثير على المباني المدرسية والمرتبات والعمل في ظروف صعبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص، **وبذلك يتبين أنه توجد معوقات تمويلية كبيرة تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص ، وبذلك يتبين أنه توجد معوقات تمويلية كبيرة تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص.**

ثانيا: إجابة التساؤل الثاني:

ينص هذا التساؤل على " ما هي المعوقات التنظيمية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة "؟

للإجابة على هذا التساؤل قامت الباحثة بإجراء اختبار الإشارة (Sign Test) الإحصائي لكل فقرة من فقرات البُعد الخاص بالمعوقات التنظيمية، ويوضح الجدول (13.3) هذا الإجراء:

الجدول رقم(13.3) يبين نتائج التحليل الإحصائي لفقرات بُعد المعوقات التنظيمية:

العبارة	مرتفع جدا	مرتفع	إلى حد ما	منخفض	منخفض جدا	الوسط Mean	مستوى المعنوية المشاهد p-value	الرتبة	الاتجاه العام
تغطي خطط العمل بمدارس التعليم الخاص فترات زمنية قصيرة فقط.	8	4	32	17	6	3.134	0.091	4	إلى حد ما
نقص المعلومات المحاسبية والمالية لإدارة مدارس التعليم الخاص حول الأداء.	7	4	31	14	11	3.269	0.030	6	منخفض
تطلب مراقبة التعليم اتباع إجراءات إدارية روتينية معقدة.	18	14	17	16	2	2.552	0.066	1	إلى حد ما
هناك صعوبة في التعامل مع مؤسسات الدولة إدارياً.	10	22	16	9	10	2.806	0.093	3	إلى حد ما
يتم اتخاذ بعض القرارات بناء على التقدير الشخصي لمديري مدارس التعليم الخاص.	14	11	28	8	6	2.716	0.109	2	إلى حد ما
عدم الفصل بين الاختصاصات والمسؤوليات في مدارس التعليم الخاص.	4	6	25	18	14	3.478	0.001	7	منخفض
هناك غموض في الواجبات والمسؤوليات في مدارس التعليم الخاص.	4	9	21	15	18	3.508	0.005	8	منخفض
تفتقر مدارس التعليم الخاص إلى وجود هيكل تنظيمي فعال.	8	6	26	17	10	3.224	0.061	5	إلى حد ما
العام	-	-	-	-	-	3.0858	0.614	-	إلى حد ما

المصدر: إعداد الباحثة.

يتضح من الجدول رقم (13.3) أن الاتجاه العام لجميع الفقرات هو(إلى حد ما)، وأن كبرى هذه المعوقات والتي تحصلت على المرتبة الأولى بوسط حسابي قيمته (2.552) هي **" تطلب مراقبة التعليم إتباع إجراءات إدارية روتينية معقدة "**، فعلى حسب إجابات أفراد مجتمع الدراسة كانت الإجراءات الإدارية التي تتبعها مراقبة التعليم تُعد نوعاً ما بسيطة، وأقل هذه المعوقات والتي تحصلت على المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.508) هي " **هناك غموض في الواجبات والمسئوليات في مدارس التعليم الخاص "**، وهذا يؤكد وضوح الواجبات والمسؤوليات في مدارس التعليم الخاص، بمعني أنهم لديهم الخبرات والكفاءات التي قد تؤهلهم لإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص، **ويتضح من هذه النتائج أنه توجد معوقات تنظيمية قليلة تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص**.

ثالثا: إجابة التساؤل الثالث:

ينص هذا التساؤل على "ما هي المعوقات القانونية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة "؟

للإجابة على هذا التساؤل قامت الباحثة بإجراء اختبار الإشارة (Sign Test) الإحصائي لكل فقرة من فقرات البُعد الخاص بالمعوقات القانونية، ويوضح الجدول (14.3) هذا الإجراء:

الجدول رقم(14.3) يبين نتائج التحليل الإحصائي لفقرات بُعد المعوقات القانونية:

العبارة	مرتفع جدا	مرتفع	إلى حد ما	منخفض	منخفض جدا	الوسط Mean	مستوى المعنوية المشاهد p-value	الرتبة	الاتجاه العام
صعوبة الحصول على التراخيص الرسمية عند تأسيس مدارس التعليم الخاص.	14	15	20	6	12	2.806	0.145	4	إلى حد ما
ضعف مستوى تشجيع الدولة للاستثمار في مجال التعليم الخاص.	35	6	14	8	4	2.105	0.000	1	مرتفع
تتعدد جهات الإشراف والمتابعة على مدارس التعليم الخاص.	8	12	28	11	8	2.985	1.000	5	إلى حد ما
يفتقر التعليم الخاص إلى وجود قانون موحد ينظم عمل مدارس التعليم الخاص.	17	12	17	13	8	2.746	0.322	3	إلى حد ما
تفتقر مدارس التعليم الخاص إلى قانون ينظم عمل عقود الموظفين.	18	10	28	5	6	2.567	0.010	2	مرتفع
العام	-	-	-	-	-	2.6418	0.002	-	إلى حد ما

المصدر: إعداد الباحثة.

من خلال الجدول رقم (14.3) نجد أن الاتجاه العام لجميع الفقرات (إلى حد ما)، وأن كبرى هذه المعوقات التي تحصلت على المرتبة الأولى بوسط حسابي قيمته (2.105) هي " **ضعف مستوى تشجيع الدولة للاستثمار في مجال التعليم الخاص** "، وقد يكون سبب ذلك عدم وجود قوانين تشجع الاستثمار في مجال التعليم الخاص، وتحصلت الفقرة " **تفتقر مدارس التعليم الخاص إلى قانون ينظم عمل عقود الموظفين** " على المرتبة الثانية بوسط حسابي قيمته (2.567)، وهذا قد يرجع إلى قصور في اللوائح المنظمة لعمل الموظفين في مدارس التعليم الخاص، وأقل هذه المعوقات هي " **تتعدد جهات الإشراف والمتابعة على مدارس التعليم الخاص** "، والتي تحصلت على المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (2.985)، فعلى حسب إجابات أفراد مجتمع الدراسة على هذه الفقرة يتبين وجود جهات إشراف ومتابعة على مدارس التعليم الخاص، وبالرغم من أهمية هذه المشروعات إلا أنه لا توجد قوانين تدعم عملها ولا تنظم آليات عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص، **ويتضح بذلك أنه توجد معوقات قانونية متوسطة تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص**.

رابعا: إجابة التساؤل الرابع:

ينص هذا التساؤل على "ما هي المعوقات التسويقية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة "؟

للإجابة على هذا التساؤل قامت الباحثة بإجراء اختبار الإشارة (Sign Test) الإحصائي لكل فقرة من فقرات البُعد الخاص بالمعوقات التسويقية، ويوضح الجدول (15.3) هذا الإجراء:

الجدول رقم(15.3) يبين نتائج التحليل الإحصائي لفقرات بُعد المعوقات التسويقية:

العبارة	مرتفع جدا	مرتفع	إلى حد ما	منخفض	منخفض جدا	الوسط Mean	مستوى المعنوية المشاهد p-value	الرتبة	الاتجاه العام
نقص المعلومات اللازمة عن سوق عمل مدارس التعليم الخاص.	15	11	27	8	6	2.687	0.082	3	إلى حد ما
هناك ضعف في برامج الدعاية والترويج في مدارس التعليم الخاص.	13	9	31	5	9	2.821	0.234	4	إلى حد ما
صعوبة تحديد الفرص والتهديدات التي تواجه مدارس التعليم الخاص.	9	14	26	11	7	2.896	0.532	6	إلى حد ما
هناك نقص في الكوادر الفنية المتخصصة في التسويق في مدارس التعليم الخاص.	13	11	24	9	10	2.881	0.542	5	إلى حد ما

العبارة	مرتفع جدا	مرتفع	إلى حد ما	منخفض	منخفض جدا	الوسط Mean	مستوى المعنوية المشاهد p-value	الرتبة	الاتجاه العام
تفتقر مدارس التعليم الخاص إلى مؤسسات تسويقية تساندها.	19	17	22	5	4	2.373	0.000	2	مرتفع
هناك ضعف في برامج البحث والتطوير والابتكار في مدارس التعليم الخاص.	8	14	21	12	12	2.090	0.883	1	إلى حد ما
العام	-	-	-	-	-	2.7910	0.078	-	إلى حد ما

المصدر: إعداد الباحثة.

بالنظر في الجدول رقم (15.3) يتبين أن الاتجاه العام لجميع الفقرات هو (إلى حد ما)، وأن كبرى هذه المعوقات والتي تحصلت على المرتبة الأولى بوسط حسابي (2.090) هي " **هناك ضعف في برامج البحث والتطوير والابتكار في مدارس التعليم الخاص** "، وقد يرجع ذلك إلى عدم اهتمام إدارة مدارس التعليم الخاص ببرامج البحث والتطوير والابتكار بسبب نقص الوعي التسويقي، و فقرة " **تفتقر مدارس التعليم الخاص إلى مؤسسات تسويقية تساندها** " تحصلت على المرتبة الثانية بوسط حسابي (2.373)، وقد يكون السبب من وراء ذلك هو عدم تواجد مؤسسات متخصصة تدعم عمل مدارس التعليم الخاص، وأقل هذه المعوقات هي "**صعوبة تحديد الفرص والتهديدات التي تواجه مدارس التعليم الخاص** " حيث تحصلت على المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (2.896)، وذلك قد يكون بسبب نقص المعلومات عن مدارس التعليم الخاص المنافسة، وقد يعني ذلك إما أنهم جيدون في الجوانب التسويقية، أو أنهم لا يعتبرون للتسويق أهمية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص، **وبذلك يتضح أنه توجد معوقات تسويقية متوسطة تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص.**

خامسا: إجابة التساؤل الخامس:

ينص هذا التساؤل على " ما هي المعوقات البشرية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة "؟

للإجابة على هذا التساؤل قامت الباحثة بإجراء اختبار الإشارة (Sign Test) الإحصائي لكل فقرة من فقرات البُعد الخاص بالمعوقات البشرية، ويوضح الجدول (16.3) هذا الإجراء:

الجدول رقم (16.3) يبين نتائج التحليل الإحصائي لفقرات بُعد المعوقات البشرية:

العبارة	مرتفع جدا	مرتفع	إلى حد ما	منخفض	منخفض جدا	الوسط Mean	مستوى المعنوية المشاهد p-value	الرتبة	الاتجاه العام
يوجد نقص في المهارات والقدرات البشرية المطلوبة داخل مدارس التعليم الخاص.	7	5	30	12	13	3.284	0.049	7	منخفض
يوجد مستوى تدريب منخفض للموظفين في مدراس التعليم الخاص.	6	12	29	15	5	3.015	0.871	4	إلى حد ما
هناك ضعف في استخدام تقنية المعلومات بالشكل المطلوب في مدارس التعليم الخاص.	6	15	26	13	7	3.000	1.000	3	إلى حد ما
تعتمد فرص التوظيف في مدارس التعليم الخاص على العلاقات الاجتماعية.	7	10	24	11	15	3.254	0.222	6	إلى حد ما
مستوى الحوافز الممنوحة للموظفين في مدارس التعليم الخاص منخفض.	12	8	26	15	6	2.925	1.000	2	إلى حد ما
انخفاض مستوى المرتبات المقدمة للموظفين في مدارس التعليم الخاص.	6	8	36	11	6	3.045	0.719	5	إلى حد ما
هناك نقص في إعداد الموظفين لبعض التخصصات في مدارس التعليم الخاص.	13	7	29	11	7	2.881	0.871	1	إلى حد ما
العام	-	-	-	-	-	3.0576	0.016	-	منخفض

المصدر: إعداد الباحثة.

يتضح من نتائج الجدول رقم (16.3) أن الاتجاه العام لإجابة أفراد مجتمع الدراسة على وجود هذه المعوقات (منخفض)، ونجد أن كبرى هذه المعوقات هي " **هناك نقص في إعداد الموظفين لبعض التخصصات في مدارس التعليم الخاص** "، والتي تحصلت على المرتبة الأولى بوسط حسابي (2.881) وسبب ذلك قد يكون لتوجه الموظفين للتعليم الحكومي لضمان رواتبهم وحقوقهم، وأقل هذه المعوقات هي " **يوجد نقص في المهارات والقدرات البشرية المطلوبة داخل مدارس التعليم الخاص** " والتي تحصلت على المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.284)، وذلك يعني توفر الكفاءات والقدرات البشرية المطلوبة في مدارس التعليم الخاص، **وذلك يوضح أنه لا توجد معوقات بشرية تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص.**

سادسا: إجابة التساؤل السادس:

ينص هذا التساؤل على " ما هي معوقات البنية التحتية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة "؟

للإجابة على هذا التساؤل قامت الباحثة بإجراء اختبار الإشارة (Sign Test) الإحصائي لكل فقرة من فقرات البُعد الخاص بمعوقات البنية التحتية، ويوضح الجدول (17.3) هذا الإجراء:

الجدول رقم(17.3) يبين نتائج التحليل الإحصائي لفقرات بُعد معوقات البنية التحتية:

العبارة	مرتفع جدا	مرتفع	إلى حد ما	منخفض	منخفض جدا	الوسط Mean	مستوى المعنوية المشاهد p-value	الرتبة	الاتجاه العام
تفتقر مدارس التعليم الخاص للمواقع المناسبة.	17	7	31	6	6	2.657	0.067	2	مرتفع
هناك ارتفاع في مستويات إيجارات المباني التي تعمل بها مدارس التعليم الخاص.	22	19	15	6	5	2.299	0.000	1	مرتفع
مدى توفر خدمات الكهرباء واستمراريتها دون أعطال في مدارس التعليم الخاص.	13	14	22	11	7	2.776	0.233	3	إلى حد ما
هناك صعوبة في توفير عيادة مدرسية بمدارس التعليم الخاص.	14	12	22	11	8	2.806	0.371	4	إلى حد ما
وجود تكدس في أعداد الطلاب داخل الفصل الدراسي.	6	5	20	16	20	3.582	0.000	5	منخفض
تتعرض مدارس التعليم الخاص إلى مضايقات من الجيران.	13	11	26	10	7	2.806	0.349	4	إلى حد ما
العام	-	-	-	-	-	2.8209	0.093	-	إلى حد ما

المصدر: إعداد الباحثة.

من خلال النتائج بالجدول رقم (17.3) يتضح أن الاتجاه العام لجميع الفقرات (إلى حد ما)، وأن كبرى هذه المعوقات هي " **هناك ارتفاع في مستويات إيجارات المباني التي تعمل بها مدارس التعليم الخاص** "، والتي تحصلت على المرتبة الأولى بوسط حسابي (2.299)، وقد يكون السبب هو ارتفاع إيجارات العقارات، وتحصلت الفقرة " **تفتقر مدارس التعليم الخاص للمو اقع المناسبة** " على المرتبة الثانية بوسط حسابي (2.657)، وذلك قد يرجع إلى نقص الموارد المالية لإدارة مدارس التعليم الخاص تحول دون حصولها على الموقع الملائم، وأقل هذه المعوقات هي " **وجود تكدس في أعداد الطلاب داخل الفصل الدراسي** "، والتي تحصلت على المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.582)، وهذا يعني أن توزيع الطلاب يتم بشكل مناسب داخل الفصل الدراسي، وذلك لضمان الفهم والاستيعاب للمنهج

الدراسي، ونظراً لاعتمادهم على التأجير للمباني فإن هذا قد يعني قبول الحد الأدنى في المواصفات المطلوبة للمبنى المدرسي، حيث إن البناء يتطلب موارد مالية كبيرة، وهي قد لا تتوفر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص، **وبذلك يتبين أنه توجد بعض المعوقات في البنية التحتية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص.**

ويمكن إبراز أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة من خلال متوسطها الحسابي كما هو مبين في الجدول (18.3):

الجدول رقم (18.3) يبين أهم المعوقات:

البعد	المتوسط
المعوقات التمويلية	2.44
المعوقات القانونية	2.64
المعوقات التسويقية	2.79
معوقات البنية التحتية	2.82
المعوقات البشرية	3.05
المعوقات التنظيمية	3.08

من خلال الجدول رقم (18.3) يتضح أن كبرى المعوقات بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص هي المعوقات التمويلية، يليها المعوقات القانونية، ثمَّ المعوقات التسويقية، وهذا قد يمثل ضعف دور الدولة وأنظمتها في تشجيع الاستثمار في قطاع التعليم الخاص، ومن بعدها معوقات البنية التحتية، ومن ثمَّ المعوقات البشرية، وأخرها المعوقات التنظيمية، وقد يعني ذلك اهتمام المُلاك بإدارة شؤون العمل بقطاع التعليم الخاص لتحقيق الأهداف، بالرغم من الصعوبات التي تواجه هذا القطاع.

2.9.3 مزايا التعليم الخاص:

تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات لمجتمع الدراسة المستهدف، وهم المُلاك والمديرون ونائبو المديرين في مدارس التعليم الخاص.

أولا: إجابة التساؤل " ما هي مزايا التعليم الخاص "؟

للإجابة على هذا التساؤل قامت الباحثة بإجراء اختبار الإشارة (Sign Test) الإحصائي لكل فقرة من فقرات مزايا التعليم الخاص، ويوضح الجدول (19.3) هذا الإجراء:

الجدول رقم (19.3) يبين نتائج التحليل الإحصائي لمزايا التعليم الخاص:

العبارة	مرتفع جدا	مرتفع	إلى حد ما	منخفض	منخفض جدا	الوسط Mean	مستوى المعنوية المشاهد p-value	الرتبة	الاتجاه العام
تقدم مدارس التعليم الخاص الأفكار والمبادرات الفردية الجديدة.	13	23	21	6	4	2.478	0.000	9	مرتفع
يخلق التعليم الخاص مناخاً منافساً بينه وبين التعليم الحكومي.	16	20	26	2	3	2.343	0.000	8	مرتفع
يعمل التعليم الخاص من تخفيف العبء على ميزانية الدولة.	29	12	22	3	1	2.030	0.000	2	مرتفع
تتوفر علاقات عمل قوية بين الموظفين في مدارس التعليم الخاص.	21	23	22	0	1	2.060	0.000	4	مرتفع
يوفر التعليم الخاص مستوى تفاعل كبير بين إدارات المدارس وأولياء الأمور.	24	26	15	1	1	1.940	0.000	1	مرتفع
توفر مدارس التعليم الخاص مرافق تعليمية مناسبة لاحتياجات المراحل التعليمية المختلفة.	16	19	28	1	3	2.343	0.000	8	مرتفع
تتميز مدارس التعليم الخاص بتقديم خدمات تعليمية بالجودة المناسبة.	16	26	22	2	1	2.194	0.000	7	مرتفع
تعمل مدارس التعليم الخاص على إيجاد التوازن بين الجانب التعليمي والترفيهي.	22	19	24	1	1	2.104	0.000	6	مرتفع
تتمتع مدار س التعليم الخاص بالمرونة في الإجراءات الإدارية.	23	21	20	3	0	2.045	0.000	3	مرتفع
تتميز مدارس التعليم الخاص بسرعة اتخاذ القرارات.	24	18	21	3	1	2.090	0.000	5	مرتفع
العام	-	-	-	-	-	2.1627	0.000	-	مرتفع

المصدر: إعداد الباحثة.

بالنظر في الجدول رقم (19.3) يتضح أن الاتجاه العام لإجابات أفراد مجتمع الدراسة (مرتفع)، وأن كبرى هذه المزايا هي " **يوفر التعليم الخاص مستوى تفاعل كبير بين إدارات المدارس وأولياء الأمور** " والتي تحصلت على المرتبة الأولى بوسط حسابي (1.940)، وذلك قد يرجع إلى المتابعة المستمرة لأولياء الأمور لأبنائهم، من خلال تواصلهم مع إدارات المدارس الخاصة؛ للاضطلاع على مستواهم الدراسي وسلوكياتهم داخل هذه المدارس، وتحصلت الفقرة " **يعمل التعليم الخاص من تخفيف العبء على ميزانية الدولة** " على المرتبة الثانية بوسط حسابي (2.030)، وقد يكون السبب من وراء ذلك هو مساندة ودعم التعليم الخاص للتعليم الحكومي من خلال تقليل الإنفاق على العملية التعليمية، وأقل

هذه المزايا هي " **تقدم مدارس التعليم الخاص الأفكار والمبادرات الفردية الجديدة** "، والتي تحصلت على المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (2.478)، وذلك يعني أن مدارس التعليم الخاص تقدم خدمات تعليمية مواكبةً لتطورات العصر، وهذه المزايا تؤكد أهمية الاستثمار في قطاع التعليم الخاص، وذلك من خلال توفير هذه المشروعات لفرص العمل وتقليل العبء على ميزانية الدولة، وكذلك تقديم خدمات تعليمية ذات جودة، وأيضاً توفر جوانب يفتقدها التعليم العام، بالإضافة إلى توفير بيئة مناسبة للتلاميذ، وهذا ما يدعم العملية التعليمية، **ويتضح من هذه النتائج أنه توجد مزايا في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص.**

10.3 المرحلة الثانية: جمع البيانات النوعية وتحليلها (الدراسة النوعية):

تهدف هذه المرحلة لاستكشاف وجهات النظر لأصحاب المصلحة (Stakeholders)، والذين يمثلون أولياء الأمور والمعلمون والمُلاك في مدارس التعليم الخاص، وكذلك الموظفون في مكتب التعليم الخاص في مدينة مصراتة، حيث تم استخدام المقابلات شبه المهيكلة مع (5) لكل فئة من أصحاب المصلحة الذين تم اختيارهم بأسلوب العينة القصدية، وتمت هذه المقابلات الشخصية من تاريخ (24 -9 -2018 م إلى 25 -10 -2018 م)، وذلك لتأكيد النتائج الواردة في الدراسة الكمية، وكذلك لمعرفة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص.

وتم إتباع أسلوب تحليل البيانات النوعية (QDA) التي اقترحها Taylor and Gibbs(2010) ، عند إجراء المقابلات، والتي تتم على حسب المراحل الآتية:

1-تحديد عناصر المقابلات الشخصية (Protocol): تستدعي عملية جمع البيانات النوعية وفق أسلوب المقابلات شبه المهيكلة، وهي أن يقوم الباحث بتحديد بروتوكول المقابلة الشخصية، حيث يشير هذا البروتوكول إلى العناصر العامة التي تقود المقابلة الشخصية، والتي تعزز مصداقية المقابلة من خلال التأكيد من أن الموضوع قيد المقابلة مفهوم من قبل الباحث والمشارك بشكل صحيح وبدون أي غموض، كما هو موضح في (محور المقابلة) في الجداول (20.3، 21.3، 22.3، 23.3).

2-تحديد المشاركين بالمقابلات (أصحاب المصلحة)، والحصول على المعلومات اللازمة حولهم فيما يتعلق بنشاطاتهم واهتماماتهم.

3-تنفيذ وتحليل المقابلات و السعي إلى ضمان جمع وتحليل بيانات نوعية ذات جودة مرتفعة؛ وذلك من خلال إتباع الخطوات الآتية (Miles and Huberman, (1994 عند تنفيذ المقابلات وتحليل مؤشراتها:

أ-تسجيل المقابلة صوتياً (مع موافقة المشارك) وكتابتها، حيث تم تسجيل بعض المقابلات في الدراسة وكتابة البيانات لضمان تسلسل الأفكار وعدم فقدانها، وذلك بموافقة أصحاب المصلحة.

ب-الوصف والاستكشاف (الترميز والتصنيف)، وذلك من خلال اختصار البيانات كما هو مبين في (الموضوع) في الجداول (20.3، 21.3، 22.3، 23.3).

ج-الشرح والتوقع (التفسير)، وهو عرض البيانات المتحصل عليها من أصحاب المصلحة كما هو موضح في (تفسير الدلالات) في الجداول (20.3، 21.3، 22.3، 23.3).

د-التلخيص والتحقق من المعني (الاستنتاج وربط الأفكار)، وهو توضيح البيانات ومدى ارتباطها بواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص، كما مبين في الجداول (20.3، 21.3، 22.3، 23.3).

واستناداً على هذا الأسلوب فقد تم توثيق مصدر البيانات النوعية وترميز وتلخيص الأفكار بكل مقابلة شخصية، كما تم تفسير كل الأفكار وفق ارتباطها بتساؤلات الدراسة الرئيسية والفرعية، وذلك للتأكيد على استخراج معاني وتفسيرات تسهم فعلياً في تفسير الأفكار والتساؤلات الناتجة عن الدراسة الكمية.

1.10.3 المقابلات الشخصية مع أولياء الأمور:

تمت هذه المقابلات مع (5) من أولياء الأمور عن وضع أبنائهم في مدارس التعليم الخاص، كما هو موضح في الجدول الأتي (20.3):

الجدول رقم(20.3) يبين إجابات أولياء الأمور:

محور المقابلة	مصدر البيانات	الموضوع	تفسير الدلالات
الأسباب التي تدفع أولياء الأمور إلى إدخال أبنائهم في مدارس التعليم الخاص.	4 -2-1	الاهتمام بالتلاميذ.	بالرغم من الافتقار إلى دوافع التحصيل العلمي، إلا أن مدارس التعليم الخاص توفر خدمات مساندة مناسبة لرغبات أولياء الأمور من حيث الاهتمام بالتلاميذ، وحسن التنظيم والرقابة على المعلمين والتلاميذ واستعداد تلك المدارس لقبول أعمار صغيرة؛ الأمر الذي يوفر الوقت والجهد على التلاميذ في المراحل العمرية المختلفة.
	2-1	حسن التنظيم والرقابة.	
	5-3	قبول الأعمار الصغيرة.	
مدى توفر المعلومات والمتابعة لأولياء الأمور حول أبنائهم في مدارس التعليم الخاص.	5-4-3-2-1	التعاون بين أولياء الأمور والمعلمين في مدارس التعليم الخاص.	إدراك أولياء الأمور أن مدارس التعليم الخاص في قطاع التعليم تتميز بتوفير مناخ إيجابي لإحداث عملية التعلم، حيث تسهم تلك المشروعات في تعزيز العلاقات بين أولياء الأمور والمعلمين، الأمر الذي يتيح توفير المعلومات بشكل مناسب حول أداء التلاميذ وفهم أولياء الأمور لمتطلبات المعلم والمدرسة بشكل مناسب.
الأقساط المطلوبة من جهة مدراس التعليم الخاص.	5-2-1	الأقساط مرتفعة.	نظراً لأن الخدمات التي تقدمها مدارس التعليم الخاص سواءً الخدمات التعليمية أو الخدمات المساندة هي خدمات بمقابل، لذلك فهي قد لا تتناسب مع جميع أولياء الأمور، حيث يرى البعض أنها مرتفعة، ويرى آخرون أنها مناسبة.
	4-3	الأقساط مناسبة.	
مدى تأثير أولياء الأمور على تقييم التلاميذ.	5-4-3-2-1	لا يستطيع أولياء الأمور التأثير في مستويات تقييم أبنائهم.	يدرك أولياء الأمور أن مصلحة أبنائهم تتطلب عدم التدخل بأي شكل في التأثير على مستويات تقييم التلاميذ، الذين سيكونون المتضررين من جراء هذا التدخل ويعزز هذا الموضوع فكرة الثقة في مدارس التعليم الخاص.
المتابعة من أولياء الأمور وإدارة مدرسة التلاميذ.	5-4-3-2-1	توفر مدارس التعليم الخاص إمكانية المتابعة المشتركة.	تعبر المتابعة بين إدارة مدارس التعليم الخاص وأولياء الأمور عن مستوى التفاعل الإيجابي بين الطرفين بما يخدم مصلحة التلاميذ.
اعتقادات أولياء الأمور حول مدارس التعليم الخاص.	5-4-3-2-1	مدارس التعليم الخاص هي مؤسسات ربحية خدمية.	مدارس التعليم الخاص تقع ضمن المشروعات الربحية والخدمية، والتي تستهدف شرائح من أولياء الأمور الذين يتميزون بالقدرة على دفع أقساط مالية مقابل الخدمات التي تقدمها المدارس ولو كانت خدمات مساندة فقط.

المصدر: إعداد الباحثة.

يتضح من الجدول رقم (20.3) أن ارتباط إجابات أولياء الأمور بواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص يتمثل في إظهار نقاط القوة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص؛ وذلك من خلال تعزيز الخدمات المساندة لعملية التعليم، والتي قد تغيب عن مدارس التعليم العام، الأمر الذي يعكس الدور المهم والتكميلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص في التكامل مع التعليم العام؛ لتحقيق أهداف القطاع التعليمي، وكذلك دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعملية التفاعل والتعاون بين أطراف العملية التعليمية وهو ما يساند دور هذه المشروعات في خدمة قطاع التعليم، فتوفير أقساط مالية مناسبة يعزز من نقاط قوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص، بينما الأقساط المرتفعة التي لا يدرك أولياء الأمور الخدمات المقابلة لها قد تكون نقطة ضعف لها، حيث تُعد المتابعة المشتركة بين إدارة مدارس التعليم الخاص وأولياء الأمور نقطة قوة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص، لذلك فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص تقدم خدمات مدفوعة الثمن، وهو ما يسهم في تطويرها وإبراز دورها في تعليم أفضل للتلاميذ، وكذلك ترسيخ الثقة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص، الأمر الذي يتيح فرص التطور والنمو المستقبلي أمامها، ويدعم مصداقيتها في المجتمع كمشروعات ناجحة تسهم في نمو المجتمع ولا تسعى إلى الربح فقط.

2.10.3 المقابلات الشخصية مع المعلمون:

تمت هذه المقابلات مع (5) من المعلمون في مدارس التعليم الخاص، كما هو موضح في الجدول الأتي (21.3):

الجدول رقم (21.3) يبين إجابات المعلمون

محور المقابلة	مصدر البيانات	الموضوع	تفسير الدلالات
دوافع المعلمون وراء العمل في مدارس التعليم الخاص.	5-4 -3-1	نقص توفر فرص العمل.	يعتقد المعلمون الذين يلتحقون بالعمل في مدارس التعليم الخاص أن هذه المدارس توفر لهم الفرص التي لم تتح لهم للعمل بالقطاع العام، كما أنهم يرون أن العمل في مدارس التعليم الخاص يسهم في توفير فرصة للمعلمون الذين يعملون بالقطاع العام لزيادة دخولهم المتدنية.
	2	زيادة الدخل	
مقدار العبء التدريسي على المعلم في مدارس التعليم الخاص.	5-4-3-2-1	لا توجد زيادة في العبء التدريسي.	يرى المعلمون أن العبء التدريسي الذي يقومون بتنفيذه هو بمستوى مناسب ومقبول، حيث يتساوى معدل العبء التدريسي مع القطاع العام، وبذلك فإن هذه الرؤية تعزز من عدالة العمل في مدارس التعليم الخاص.
مدى تناسب المرتبات مع الجهد المبذول للمعلم في مدارس التعليم الخاص.	5-4-3-2-1	عدم تناسب المرتبات مع الجهد المبذول للمعلمون.	يجمع المعلمون الذين شاركوا في هذه الدراسة النوعية على انخفاض مستوى المُقابل المالي لجهودهم في مدارس التعليم الخاص، نظراً لأن مشروعات مدراس التعليم الخاص هي مشروعات صغيرة ومتوسطة وحديثة، لذلك فإنها تعمل على التحكم في التكلفة بأكبر شكل ممكن، الأمر الذي يضطرهم إلى تقديم مرتبات منخفضة.
مدى تأخير من إدارة مدارس التعليم الخاص في دفع المرتبات.	5-4-3-2-1	لا تتأخر إدارة مدارس التعليم الخاص في دفع مرتبات المعلمون.	بالرغم من إبراز المستوى المنخفض للمرتبات، إلا أن المعلمون في مدارس التعليم الخاص يرون أن من مزايا التعليم الخاص هو الحصول على المرتبات دون تأخير، وهذا يرتبط بالحالة الاقتصادية السيئة التي يمر بها المعلمون أثناء إجراء هذه الدراسة، حيث إن هناك تأخير في استلام مرتبات قطاع التعليم العام ومحدودية السيولة بالمصارف.
مدى تدخل إدارة مدارس التعليم الخاص في تقييم التلاميذ.	5-4-3-2-1	لا تتدخل إدارة مدارس التعليم الخاص في تقييم التلاميذ.	يجمع المعلمون أن إدارات مدارس التعليم الخاص لا تعمل على التدخل في تقييم التلاميذ، وهنا يمكن الاستدلال على أن إدارات تلك المدارس هي مشروعات صغيرة ومتوسطة ناشئة، تسعى إلى بناء ثقة لدى زبائنها من أولياء الأمور، وتتعامل بجدية مع عمليات التحصيل العلمي، لأنه مفتاح النجاح في تحقيق أهدافها التعليمية والربحية.
مستوى جدية التلاميذ في التحصيل العلمي في مدارس التعليم الخاص.	5-2-1	توجد جدية من التلاميذ في الدراسة.	يظهر التفاوت بين آراء المعلمون حول جدية التلاميذ في التحصيل العلمي، فمنهم من يرى مستوى مناسباً من الجدية، وآخرون يعتقدون أن مستوى جدية التلاميذ في التحصيل العلمي ضعيفة في مدارس التعليم الخاص وهو مستوى عام للتحصيل العلمي بالدولة.
	4-3	لا توجد جدية من التلاميذ في الدراسة.	

محور المقابلة	مصدر البيانات	الموضوع	تفسير الدلالات
مدى تدخل أولياء الأمور في عمل المعلمون التعليمي في مدارس التعليم الخاص.	5-4-3-2-1	عدم تدخل أولياء الأمور في عمل المعلمون التعليمي في مدارس التعليم الخاص	تشير آراء المعلمون إلى رفض فكرة تدخل أولياء الأمور في عملهم، وهو أمر طبيعي، حيث يعزز التوافق حول ذات الإجابات من المعلمون عدم قيام أولياء الأمور بالتدخل في عملهم، الأمر الذي يدعم قيام المعلمون بالتدريس وفقاً لأساليب التعليم المعتمدة من المدرسة أو من القطاع بشكل عام، ومقارنةً مع آراء أولياء الأمور بالجدول السابق نلاحظ أن كلاً من المعلمون وأولياء الأمور يتفقون على عدم التدخل في الشؤون التعليمية بالمدرسة.
مدى متابعة إدارة مدارس التعليم الخاص لمهام المعلمون وعلاقاتهم ببعض.	5-4-3-2-1	تتابع الإدارة من خلال: متابعة المديرين لدفاتر تحضير الدروس، ووجود تعددية في المهام الموكلة للمعلم، ووجود علاقات جيدة بين المعلمون.	اتفقت آراء المعلمون على توفر مستوى مناسب من المتابعة والإشراف عليهم، حيث يمارس مدير المدرسة عمليات التوجيه والمتابعة فيما يخص تحضير الدروس، كما أن المعلمون قد يكلفون بمهام متعددة، ومن عمليات المتابعة والتعددية في التكليف نلاحظ أن روح المسؤولية والحرص على تأدية الأعمال بأفضل شكل ممكن تتوفر في مدارس التعليم الخاص، ومن جانب آخر فإن المعلمون يعتقدون بوجود علاقات جيدة بينهم داخل المدارس، وقد يفسر هذا كون العلاقات تحكمها أنظمة إدارية منظمة لا تسمح بوجود خلل فيها نظراً لتأثيرها على الأداء الكلي للمدارس.

المصدر: إعداد الباحثة.

بـالنظر في الجـدول رقـم (21.3) يتضـح أن ارتبـاط إجابـات المعلمـون بواقـع المشـروعات الصـغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص يظهر نقاط القوة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص، حيث إن قيمتها المجتمعية لا تعتمد فقط على تحقيق الأرباح، وإنما على المساهمة في خلق فرص عمل وزيادة مستويات الدخول للمعلمون، وتأتي الفقرة رقم (2) وهي " لا توجد زيادة في العبء التدريسي على المعلمون " منافيةً لبعض التوقعات التي ترى أن العمل في التعليم الخاص يتطلب بذل الكثير من الجهود مقارنةً مع القطاع العام، حيث تعد هذه الفقرة نقطة قوة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص، أما الفقرة رقم (3) وهي "عدم تناسب المرتبات مع الجهد المبذول للمعلمون "، تمثل نقطة ضعف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص، حيث تقدم إدارات هذه المدارس مرتبات منخفضة و بالرغم من استهجان المعلمون لمستوى المرتبات؛ إلا أنه يظل إجراء طبيعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث التحكم بالتكاليف يعد من أولويات العمل، وفي الفقرة رقم (4) " لا تتأخر إدارة مدارس التعليم الخاص في دفع مرتبات المعلمون "، تعد نقطة قوة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص، حيث لا يتوجب على المعلم أن ينتظر الإجراءات البيروقراطية الطويلة ليتحصل على مرتبه، إذ إن المرونة الإجرائية في التعامل مع الأزمات المالية تعد من أهم مميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص، وتُعد وجهة نظر المعلمين حول الفقرة رقم (5) وهي " لا تتدخل إدارة مدارس التعليم الخاص في تقييم التلاميذ "، نقطة قوة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص، وكذلك تعزز إجابات المعلمون على الفقرة رقم (6) فكرة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص هي مشروعات متوافقة مع المجتمع الذي تعمل به، حيث إن مستويات جدية التلاميذ في التحصيل العلمي هي مستويات متوافقة عند المستوى الطبيعي للجدية بباقي مدارس التعليم العام في الدولة، وتساند الإجابات للمعلمون في الفقرة رقم (7) نقطة قوة أخرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص، حيث إن من نقاط قوتها أن العمل بهذه المدارس يعتمد على قدرات المعلمون وقدرة الإدارة على المحافظة على شفافية العمل التعليمي بها، وتتلخص آراء المعلمون حول الفقرة رقم (8) في وجود حرص ومسؤولية لدى إدارات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص، وذلك يرجع إلى رغبة الإدارة في تحقيق أداء أعلى وأفضل بتلك المدارس، لذلك فإن وجهة نظر المعلمون تعزز نقاط القوة في التعليم الخاص.

3.10.3 المقابلات الشخصية مع المُلاك:

تمت هذه المقابلات مع (5) من المُلاك في مدراس التعليم الخاص، كما هو موضح في الجدول (22.3):

الجدول رقم(22.3) يبين إجابات المُلاك:

محور المقابلة	مصدر البيانات	الموضوع	تفسير الدلالات
مدى تأثير عُمر مالك المشروع على توفر المورد المالي في مدارس التعليم الخاص.	5-4-3-2-1	يصعب على فئة الشباب الحصول على رأس مال كبير لإنشاء مدراس التعليم الخاص.	يعتقد المُلاك أن عامل العمر يمثل النضج والقدرة على توفير رؤوس أموال تسهم في إنشاء مدارس التعليم الخاص.
التحديات أمام مساهمة العنصر النسائي في الاستثمار في التعليم الخاص.	3-2-1	نقص المورد المالي.	يرى مُلاك المدارس أن نقص المورد المالي إضافةً إلى التعقيد المصاحب لإنشاء وإدارة مدارس التعليم الخاص يمثلان أكبر وأهم الصعوبات التي تتعرض لها المستثمرات في هذا المجال.
	5-4	تعقيد الإجراءات الإدارية.	
الأسباب وراء قلة مستويات الخبرة للمُلاك في مدارس التعليم الخاص.	4-3-2-1	توجه الدولة حديثاً نحو التعليم الخاص.	بالرغم من قدم النظام التعليمي بالدولة، إلا أن المُلاك يرون أن فتح المجال أمام الاستثمار في قطاع التعليم الخاص جاء متأخراً وخلال السنوات الأخيرة، وهو ما قد يفسر قلة الخبرة لدى بعض المُلاك والمديرين تحديداً.
	5	حداثة بعض مدارس التعليم الخاص.	
الدعم المالي المصرفي المُتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص.	5-4-3-2-1	المُلاك لم يقدموا طلبات للحصول على قرض مصرفي.	يرى المُلاك أنه لم تتوفر لهم فرصة الحصول على تمويل مالي بالقروض المصرفية، حيث إن المصارف تطلب ضمانات صعبة التحقيق؛ لذلك فإن المُلاك يحجمون عن تقديم طلبات للحصول على قرض مصرفي.
كيفية اختيار وقبول الموظفين والمعلمين في مدارس التعليم الخاص.	5-4 -3-2-1	ضرورة توفر المؤهلات والكفاءة والخبرة عند قبول الموظفين والمعلمين في مدارس التعليم الخاص.	تُبين آراء المُلاك وجود عدد من المعايير التي تتم المفاضلة بناء عليها عند قبول موظفين ومعلمون جدد، حيث إن المجال محدود لوجود الواسطة أو المحسوبية في مثل هذه المشروعات؛ نظراً لتوجهها للكفاءة والإنتاجية، فإن مُلاك هذه المدارس يعتمدون على اختبار عدد من القدرات عند التوظيف، بما يضمن لهم حسن أداء الأعمال ومن ثمَّ تحقيق الأهداف المنشودة.

محور المقابلة	مصدر البيانات	الموضوع	تفسير الدلالات
أسباب افتقار مدارس التعليم الخاص للمواقع المناسبة.	5-4-3-2-1	هناك إشكالية في المواقع المناسبة تنبع من نقص المورد المالي وارتفاع الإيجارات في مدارس التعليم الخاص.	يرى المُلاك أن الاستثمار في مدارس التعليم الخاص يتطلب رأس مال كبير لتجهيز الفصول والساحات، لذلك فإنهم عادةً ما يتجهون إلى إيجار المقرات الدراسية لمدارسهم، وعادةً ما تكون هذه المقرات بيوتاً كبيرة نوعاً ما تم تحويلها إلى مدارس؛ لذلك فهم يرون أن المتاح حالياً هو أفضل ما يمكن الحصول عليه.
مدى تشجيع الدولة لقطاع التعليم الخاص.	5-4-3-2-1	ضعف التشجيع من الدولة لقطاع التعليم الخاص.	يجمع المُلاك على أن هناك افتقارا كبير في تشجيع الدولة لمدارس التعليم الخاص، فبالرغم من الشعور بأهمية التعليم الخاص إلا أن الدولة لا تقدم ما يتناسب مع تلك الأهمية.
مدى متابعة أولياء الأمور أبنائهم بشكل مكثف في مدارس التعليم الخاص.	5-2-1	متابعة مكثفة من قبل أولياء الأمور لأبنائهم في مدارس التعليم الخاص.	تشير آراء المُلاك إلى درجات متفاوتة من متابعة أولياء الأمور لأبنائهم في مدارس التعليم الخاص، حيث تعبر هذه الآراء عن مستوى اعتيادي من المتابعة، فبالرغم من إتاحة الفرصة بشكل مناسب من قبل مدارس التعليم الخاص إلا أن إحجام بعض أولياء الأمور قد يرجع إلى ثقتهم التي يبدونها تجاه المدرسة، إضافةً إلى أن بعضهم قد لا يرون في المتابعة ضرورة طالما أن أداء التلميذ في المستوى المتوقع.
	4-3	عدم وجود متابعة من قبل أولياء الأمور لأبنائهم في مدارس التعليم الخاص.	
مدى التساهل في منح الشهادات والدرجات في مدارس التعليم الخاص.	4-2-1	لا يوجد تساهل في منح الدرجات والشهادات في مدارس التعليم الخاص.	بالرغم من أنه ليس من السهل القول بعملية التساهل في منح الشهادات والدرجات؛ إلا أن إجابات المُلاك على هذا المحور كانت متفاوتة، فبعضها يؤكد وجود نوع من التساهل والأخرى تنفي ذلك، ويمكن تفسير تلك الإجابات من وجهتي نظر، الأولى: والتي تدعم التساهل، فيمكن الربط بين التساهل ونجاح التلاميذ، ومن ثم البقاء والاستمرار في المدرسة، وهو ما يسهم في تحقيق الربح المالي، أما وجهة النظر الأخرى: فهي تفسر عدم التساهل من خلال الحرص على التحصيل العلمي للتلاميذ، وهو ما يجذب أكثر أولياء الأمور، ويزيد من مصداقية المدرسة، ما يعني المزيد من التلاميذ، ومن ثمَّ تحقيق الأهداف بشكل أكثر فعالية.
	5-3	يوجد تساهل في منح الدرجات والشهادات في مدارس التعليم الخاص.	
مدى متابعة مكتب التعليم الخاص بمراقبة التعليم لمدارس التعليم الخاص.	5-4-3-2-1	وجود متابعة من مكتب التعليم الخاص على مدارس التعليم الخاص.	وفقاً لإجابات المُلاك فإن مدارس التعليم الخاص لا تعمل بشكل معزول عن مراقبة التعليم، حيث يتولى مكتب خاص متابعة هذه المدارس وتقييم أنشطتها، فبالرغم من توجه الدولة إلى الاعتماد على التعليم الخاص؛ إلا أنها لم تترك مدارس التعليم الخاص تمارس أعمالها وفق ما تراه، لأن ذلك قد يحيد بها عن الأهداف الأساسية التي تريدها منها الدولة، إذا وجود مثل تلك المكاتب يسهم في توجيه أداء المدارس ويضمن مستوى مناسب من الأداء.

يتضح من الجدول رقم (22.3) أن ارتباط إجابات المُلاك بواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص تعزز فكرة أن الاستثمار في قطاع التعليم الخاص بحاجة إلى القدرة للحصول على التمويل اللازم، وهو أمر قد لا يكون متاحاً لكل المستثمرين، فئة الشباب تحديداً، فتدعم هذه الآراء وجود صعوبات أمام العنصر النسائي في الاستثمار في مشروعات التعليم الخاص، وهو ما يُعد نقطة ضعف أمام بعض المستثمرات، وبالرغم من حداثة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص وهو ما يُعد نقطة ضعف لها؛ إلا أن الخوض في غمار الريادة في هذا النوع من الاستثمار يخص أولئك المستثمرون بمزايا تنافسية توفر لهم أسبقية عن غيرهم، وتساند هذه الآراء الافتقار إلى الدعم المالي المُوجه من الدولة لهذه المشروعات، وهو ما يُعد نقطة ضعف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص، وتعزز هذه الخاصية نقاط القوة لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعليم الخاص، حيث يحرص المُلاك على اختيار أفضل الكفاءات المناسبة لظروف العمل في المدرسة، وهو ما يرون أنه يسهم في تحقيق أهدافهم التعليمية والربحية، حيث تبين الإجابات أن الاستثمار في التعليم الخاص يتطلب توفر رأس مال كبير، لذلك يتوجه المُلاك إلى حلول بديلة وهي إيجار المباني المدرسية، وهو ما يعد من نقاط الضعف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص، وتدعم هذه الأفكار نقطة ضعف أخرى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص، وهو الافتقار إلى التشجيع والدعم من الدولة، وتوضح إجابات المُلاك قيام مدارس التعليم الخاص بتوفير المناخ و المعلومات الملائمة لمساعدة أولياء الأمور على متابعة أبنائهم في الوقت الذي يناسبهم، لذلك يمكن القول أن مدارس التعليم الخاص تسهم في إحداث نوع من التفاعل بين أولياء الأمور والمدرسة، وهو ما يعزز نقاط قوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقديم خدمات مساندة للتعليم، وبالرغم من التفسير المنطقي الذي يقدمه المُلاك لمحور التساهل في منح الشهادات والدرجات، إلا أن التساهل يعد نقطة ضعف لدى مدراس التعليم الخاص، لذلك فإن إظهار الحرص على عدم التساهل من شأنه أن يعزز نقاط قوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم العملية التعليمية بالدولة، وتبين إجابات المُلاك بوجود متابعة من مكتب التعليم الخاص على مدارس التعليم الخاص؛ وذلك لتعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص ضمن استراتيجية محددة وأنظمة عمل وتعليمات مُوجهة من قبل الدولة، حيث يتم توجيه المستثمرين في التعليم الخاص إلى تحقيق الأهداف العامة التي تسعى إليها الدولة في قطاع التعليم، مع ضمان أن تلك المشروعات يجب أن تسهم بفاعلية في تحقيق الأهداف التعليمية بالدولة.

4.10.3 المقابلات الشخصية مع الموظفون في مكتب التعليم الخاص:

تمت هذه المقابلات مع (5) من الموظفون في مكتب التعليم الخاص، والجدول (23.3) يوضح ذلك:

الجدول رقم(23.3) يبين إجابات الموظفون:

محور المقابلة	مصدر البيانات	الموضوع	تفسير الدلالات
مهام مكتب التعليم الخاص في مراقبة التعليم.	5-4-3-2-1	➢ تنظيم ومتابعة عمل مدارس التعليم الخاص. ➢ تخفيف العبء الاقتصادي على قطاع التعليم العام. ➢ مساندة وتشجيع مدارس التعليم الخاص. .	يرى الموظفون في مكتب التعليم الخاص أن مهام مكتبهم تتلخص في تنظيم عمل مدارس التعليم الخاص، ومتابعة أداء تلك المدارس بالشكل الذي يضمن تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، كما يرون أن من صميم عمل مكتبهم هو المساهمة في تنمية وتوجيه مدارس التعليم الخاص بالشكل الذي يخفف العبء على مدارس التعليم العام، سواء من خلال إيجاد مقاعد دراسية لأعداد متزايدة من التلاميذ أو من توظيف معلمون جدد، وكذلك يعمل المكتب على دعم ومساندة المدارس بما تحتاجه من استشارات أو دعم أو توصيات لتحقيق أهداف التعليم.
معايير تقييم مدارس التعليم الخاص وفق مكتب التعليم الخاص في مراقبة التعليم	5-4-3-2-1	تتمثل معايير تقييم المدارس في: ➢ موقع المبنى المدرسي. ➢ الفصول الدراسية المجهزة. ➢ الساحات والملاعب. ➢ المرافق الصحية. ➢ المكتبة والمختبرات. ➢ الخدمات التعليمية.	تشير وجهات نظر الموظفون في مكتب التعليم الخاص إلى وجود عدد من المعايير التي تحكم عمل مدارس التعليم الخاص، وتعد أدوات للحكم على مدى جودة العملية التعليمية في المدارس، ومن ثمَّ فإنها تدعم روح المنافسة وتعطي انطباعاً على جدية المكتب في القيام بمهامه في متابعة المدارس وضمان تحقيقها للأهداف المنشودة.

المصدر: إعداد الباحثة.

بالنظر في الجدول رقم (23.3) يتضح أن ارتباط إجابات الموظفون في مكتب التعليم الخاص بواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص تؤيد وجود عمل مؤسسي يتابع ويقيم ويوجه و يساند عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص، الأمر الذي يضمن تحقيق هذه المشروعات للأهداف التعليمية المطلوبة، ويعزز وجود معايير لتقييم أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص نقطة قوة للاستثمار في هذا المجال، حيث تساند هذه المعايير من أداء المدارس وتدعم توفيرها لمرافق تعليمية مناسبة تتوافق مع احتياجات المراحل التعليمية المختلفة، وهو ما يؤكد دور تلك المشروعات في تحقيق أهداف التنمية بالدولة.

4. الفصل الرابع

المناقشة وخاتمة الدراسة

1.4 تمهيد

2.4 ملخص النتائج

3.4 تفسير نتائج الدراسة

1.3.4 تفسير نتائج الدراسة الكمية

2.3.4 تفسير نتائج الدراسة النوعية

4.4 التوصيات

5.4 التحديات

6.4 دراسات مستقبلية

1.4 تمهيد:

تناول هذا الفصل استعراض مناقشة نتائج الدراسة الكمية والدراسة النوعية وعرض التوصيات، وذلك بعرض ملخص للنتائج التي توصلت إليها الدراسة وتفسيرها ومناقشتها، وعرض التحديات والصعوبات التي واجهت هذه الدراسة.

2.4 ملخص النتائج:

يتضمن هذا الملخص نتائج الاستبانة والمقابلات الشخصية لهذه الدراسة كما هو موضح في النقاط الأتية:

أولا: نتائج الدراسة الكمية:

إن المُلاك والمديرين ونوابهم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص:

1-هم من ذوي الأعمار الكبيرة نسبياً، وأغلبهم من الذكور.

2-أنهم على قدر جيد من التأهيل العلمي.

3-أنهم يتمتعون بسنوات خبرة جيدة في مدارس التعليم الخاص.

كما توجد مجموعة من المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص، وكذلك يتمتع قطاع التعليم الخاص بمجموعة من المزايا:

1-وجود معوقات تمويلية كبيرة تواجه مدارس التعليم الخاص في مدينة مصراتة.

2-وجود معوقات قانونية ومعوقات تسويقية متوسطة، وأيضاً معوقات في البنية التحتية متوسطة التأثير تواجه مدارس التعليم الخاص.

3-وجود معوقات تنظيمية قليلة في مدارس التعليم الخاص.

4-عدم وجود معوقات بشرية تواجه مدارس التعليم الخاص.

5-وجود مزايا للتعليم الخاص في مدينة مصراتة.

ثانيا: نتائج الدراسة النوعية:

إن أولياء أمور التلاميذ في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص:

1-الأسباب التي تدفعهم إلى إدخال أبنائهم في مدارس التعليم الخاص هو الاهتمام وحسن التنظيم والرقابة وقبول الأعمار الصغيرة.

2-وجود التعاون بين أولياء الأمور والمعلمون.

3-الأقساط المطلوبة من جهة مدارس التعليم الخاص ينظر لها بعض أولياء الأمور بأنها مرتفعة، والبعض الآخر يراها مناسبة.

4-لا يستطيع أولياء الأمور التأثير في مستويات تقييم أبنائهم.

5-توفر مدارس التعليم الخاص إمكانية المتابعة المشتركة.

6-اعتقادات أولياء الأمور بأن مدارس التعليم الخاص هي مؤسسات ربحية وخدمية.

كما تبين أن المعلمون في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص:

1-دوافعهم للعمل في مدارس التعليم الخاص هو لنقص توفر فرص العمل، ولزيادة الدخل.

2-لا توجد زيادة في العبء التدريسي.

3-عدم تناسب المرتبات مع الجهد المبذول.

4-لا تتأخر إدارة مدارس التعليم الخاص في دفع مرتبات المعلمون.

5-لا تتدخل إدارة مدارس التعليم الخاص في تقييم التلاميذ.

6-أكد بعض المعلمون على جدية التلاميذ في الدراسة، بينما أكد البعض الآخر على عدم جدية التلاميذ في الدراسة.

7-عدم تدخل أولياء الأمور في عمل المعلمون التعليمي.

8-متابعة إدارة مدارس التعليم الخاص لمهام المعلمون وعلاقاتهم ببعضهم.

كما اتضح أن المُلاك في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص:

1-يصعب على فئة الشباب الحصول على رأس مال كبير.

2-نقص المورد المالي وتعقيد الإجراءات الإدارية من أهم التحديات للعنصر النسائي للاستثمار في التعليم الخاص.

3-توجه الدولة حديثاً نحو التعليم الخاص، وحداثة بعض مدارس التعليم الخاص.

4-المُلاك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص لم يقدموا طلبات للحصول على قرض مصرفي.

5-ضرورة توفر المؤهلات والكفاءة والخبرة عند قبول الموظفون والمعلمون في مدارس التعليم الخاص.

6-نقص المورد المالي وارتفاع الإيجارات لمدارس التعليم الخاص.

7-ضعف التشجيع من الدولة لقطاع التعليم الخاص.

8-توجد متابعة مكثفة لأولياء الأمور لأبنائهم، بينما البعض الآخر منهم لا يتابع أبنائه في مدارس التعليم الخاص.

9-لا يوجد تساهل في منح الدرجات والشهادات، بينما أكد المُلاك الآخرون على وجود تساهل في منح الدرجات والشهادات.

10-وجود متابعة من مكتب التعليم الخاص على مدارس التعليم الخاص.

وكذلك تبين أن الموظفون في مكتب التعليم الخاص:

1-مهام مكتب التعليم الخاص هو (تنظيم ومتابعة عمل مدارس التعليم الخاص، وتخفيف العبء الاقتصادي على قطاع التعليم العام، ومساندة وتشجيع مدارس التعليم الخاص).

2-وجود معايير لتقييم مدارس التعليم الخاص.

3.4 تفسير الدراسة:

بعد أن تم عرض نتائج الدراسة الكمية والدراسة النوعية التي توصلت إليها الدراسة، سيتم هنا تفسيرها ومقارنتها مع الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة:

1.3.4 تفسير نتائج الدراسة الكمية:

1-المُلاك والمديرون ونوابهم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص هم من ذوي الأعمار الكبيرة نسبياً، حيث كانت أعلى نسبة هي الفئة (من 35 سنة إلى أقل من 50 سنة)، وكذلك فئة (من 50 سنة فأكثر) بنسبة(71.8%)، وقد يرجع ذلك لتوفر الموارد المالية لديهم أكثر من فئة الشباب، وقد يكون بسبب أن المُلاك لم يقدموا طلبات للحصول على قرض مصرفي لصعوبة الضمانات التي تطلبها المؤسسات المصرفية، وهي بذلك ترتبط مع نتيجة المقابلات للمُلاك في الفقرة رقم (1)، وهي " صعب لفئة الشباب الحصول على رأس مال كبير لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص ".

2-المُلاك والمديرون ونوابهم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص هم الأكثرية من الذكور، وذلك بنسبة (73.1%)، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة شتوان (2016) التي أجريت على البيئة الليبية، التي أرجعت ذلك لثقافة المجتمع ذات الطابع الذكورى وبعض القيم المرتبطة بالذكور دون الإناث من جانب التنافس والمادية والقوة والحركة، وتختلف معها في مجتمع الدراسة وعينتها التي تتكون من جميع العاملين بالمنطقة الحرة في مصراتة، وكذلك تتفق مع دراسة نوبة (2009)التي أجريت على البيئة الليبية أن مساهمة المرأة ضعيفة في النشاط الاقتصادي، ولكن تختلف من ناحية مجتمع الدراسة وعينتها التي تتكون من العاملين بالمشروعات الصناعية الصغيرة (الصناعية- التجارية- الخدمية- الحرفية).

3-المُلاك والمديرون ونوابهم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص يملكون مؤهلات علمية (بكالوريوس/ ليسانس، و دبلوم عالٍ) بنسبة (61.2 %)، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة علي (2008) من جانب مجتمع الدراسة وعينتها التي تتكون من مديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك مديري المصارف – التنمية والزراعي والريفي والتحول للإنتاج وإدارات القوى العاملة بطرابلس والزاوية وسبها والجفارة، وكذلك تختلف بأن غالبية أصحاب المشروعات الصغيرة

والمتوسطة مستواهم التعليمي متوسط، وتتفق معها في البيئة التي أجريت عليها الدراسة وهي في ليبيا.

4-المُلاك والمديرون ونوابهم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص لديهم خبرات وظيفية من (أقل من 5 سنوات)، وكذلك (من 5 إلى أقل من 10 سنوات)، وذلك (بنسبة61.2%)، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة المغيربي (2008) التي توصلت إلى أن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لديهم خبرة ومعرفة في إدارة مشروعاتهم، وكذلك تتفق معها في البيئة التي أجريت عليها الدراسة، وتختلف من جانب مجتمع الدراسة وعينتها التي تتكون من جميع القيادات الإدارية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة (الخدمية- الصناعية- الحرفية- التجارية).

5-وجود معوقات تمويلية كبيرة تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص بوسط حسابي هو(2.44)، وتتمثل هذه المعوقات في الافتقار إلى وجود فرص تمويلية عبر المؤسسات المصرفية الداعمة، والتي تطالب بضمانات كبيرة تعجز إدارات مدارس التعليم الخاص في مدينة مصراتة عن توفيرها، والاعتماد على المستثمرين الأفراد في الحصول على التمويل، كما أن هذه المدارس يمكنها إلى حد ما توفير البيانات المالية والمحاسبية اللازمة لجميع المؤسسات، وهذه النتيجة تؤكد صحة التساؤل الفرعي الأول، وتحقق الهدف الأول للدراسة، وهي بذلك تتفق مع دراسة البرغثي (2014) التي توصلت إلى وجود قصور لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يتمثل في عدم قدرتها على تقديم ضمانات كافية للمؤسسات المصرفية، وكذلك تتفق معها في البيئة التي أجريت عليها الدراسة، وتختلف في مجتمع الدراسة وعينتها التي تتكون من جميع القيادات الإدارية والموظفين في المصارف التجارية، وكذلك تتفق هذه الدراسة مع دراسة المنير (2011) التي أكدت على أن نقص التمويل من أهم المعوقات التي تواجه نمو وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، وتختلف مع هذه الدراسة في مجتمع الدراسة وعينتها التي تتكون من جميع العاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وأيضا تتفق مع دراسة السبئي (2016) التي توصلت إلى أن المؤسسات المصرفية تمتنع عن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتختلف مع هذه الدراسة في مجتمع الدراسة وعينتها وبيئتها التي تتكون من جميع مؤسسات وبرامج التمويل المتخصصة من واقع تقاريرها وأدبياتها السابقة في اليمن.

6-وجود معوقات قانونية متوسطة تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص في مدينة مصراتة بوسط حسابي هو (2.64)، حيث تشير البيانات إلى افتقار قطاع التعليم الخاص إلى التشجيع والدعم من الدولة، إضافةً إلى الافتقار إلى وجود قوانين تنظم آليات عمل مدارس التعليم الخاص، وهذه النتيجة تؤكد صحة التساؤل الفرعي الثالث، وتحقق الهدف الأول

للدراسة، وهي بذلك تتفق مع دراسة العوضي، وأبو كركي(2017) التي توصلت إلى أنه لا يوجد دعم حكومي من الدولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتختلف مع هذه الدراسة في مجتمع الدراسة وعينتها وبيئتها، والتي تتكون من جميع المالكين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة(التجارية- الصناعية- الحرفية- الزراعية) في الأردن، وكذلك تتفق مع دراسة المشهراوي، والرملاوي (2015)، والتي توصلت إلى أن غياب التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد يسبب انهيارها، وتختلف مع هذه الدراسة في مجتمع الدراسة وعينتها وبيئتها، والتي تتكون من جميع القيادات الإدارية العاملة بالمنظمات الأجنبية الغير حكومية التي تقدم تمويلاً للمشروعات الصغيرة في فلسطين، وأيضاً تتفق مع دراسة غنائم (2013) التي أجريت في البيئة الليبية، والتي أكدت على وجود معوقات قانونية تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

7-وجود معوقات تسويقية متوسطة تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص بوسط حسابي هو (2.79)، وتتمثل هذه المعوقات في افتقار مدارس التعليم الخاص في مدينة مصراتة إلى برامج البحث والتطوير، وكذلك قلة المؤسسات المتخصصة الداعمة لعمل مدارس التعليم الخاص، وهذه النتيجة تؤكد صحة التساؤل الفرعي الرابع، وتحقق الهدف الأول للدراسة، وهي بذلك تتفق مع دراسة الدوفاني (2017)، التي أجريت في ليبيا والتي توصلت إلى أن غياب الوعي التسويقي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة وعدم قدرتهم على التنبؤ بظروف السوق، وكذلك عدم قدرتهم على تحمل أعباء الدعاية والإعلان لهذه المشروعات؛ وهذا ما يزيد من حدة المشاكل التسويقية، وتختلف في مجتمع الدراسة وعينتها التي تتكون من المشروعات الصناعية والخدمية.

8-وجود معوقات متوسطة التأثير في البنية التحتية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص بمدينة مصراتة بوسط حسابي هو (2.82)، وتتمثل هذه المعوقات في ارتفاع إيجارات مباني مدارس التعليم الخاص، وكذلك احتياج مدارس التعليم الخاص للمواقع المناسبة، وعدم ملائمتها للوظيفة التي تقوم بها، وهذه النتيجة تؤكد صحة التساؤل الفرعي السادس، وتحقق الهدف الأول للدراسة، وهي بذلك تتفق مع دراسة عبد السيد (2010)، والتي توصلت إلى صعوبة الحصول على المواقع المناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، وتختلف في مجتمع الدراسة وعينتها التي تتكون من جميع العاملين بالإدارة العليا والوسطي في مصنع الرباط التاريخي لتعليب الأسماك، وكذلك تتفق مع دراسة تنتوش (2013)، والتي توصلت إلى وجود مشاكل في البنية التحتية، ونقص الخدمات العامة لهذه المشروعات، وتتفق أيضاً في بيئة الدراسة فهي أجريت في ليبيا، وتختلف في مجتمع الدراسة وعينتها التي تتكون من أصحاب المشروعات الصناعية.

9-وجود معوقات تنظيمية قليلة تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص بوسط حسابي هو (3.08)، وتتجسد في الإجراءات الإدارية الروتينية التي تطلبها مراقبة التعليم في مدينة مصراتة، وأيضاً اتخاذ القرارات بشكل مركزي من مديري مدارس التعليم الخاص، و صعوبة التعامل مع مؤسسات الدولة، وهذه النتيجة تؤكد صحة التساؤل الفرعي الثاني، وتحقق الهدف الأول للدراسة، وهي بذلك تتفق مع دراسة دله (2011)، والتي توصلت إلى أنه تتركز جميع المهام الإدارية على عاتق المدير الذي يقوم باتخاذ القرارات بناء على التقدير الشخصي، ولا يتم الاعتماد على المعلومات الدقيقة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، وتختلف في مجتمع الدراسة وعينتها التي تتكون من جميع القيادات الإدارية في المشروعات الخدمية.

10-عدم وجود معوقات بشرية تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص في مدينة مصراتة بوسط حسابي هو (3.05)، وهذه النتيجة تنفي صحة التساؤل الفرعي الثاني، ولا تحقق الهدف الأول للدراسة؛ وقد يرجع ذلك لتوفر الموارد البشرية المتخصصة في مجال التعليم الخاص من معلمون وموظفون، كون أن قطاع التعليم في ليبيا هو أحد أكبر القطاعات التي تعمل فيها شريحة كبيرة من أفراد المجتمع وخاصةً العنصر النسائي، كونه القطاع المناسب لهن، وهذا ما اتضح من المقابلات مع المُلاك في الفقرة رقم (5)، بأنهم " يفضلون العنصر النسائي عند التوظيف؛ وذلك لالتزامهن في العمل أكثر من العنصر الرجالي ".

11-وجود مزايا لمدارس التعليم الخاص في مدينة مصراتة بوسط حسابي هو (2.16)، تتمثل هذه المزايا في إشراك الأهل في برامج التعليم داخل مدارس التعليم الخاص، وكذلك يعمل التعليم الخاص على تقليص الأعباء الاقتصادية على الدولة، وأيضاً تتسم مدارس التعليم الخاص بالمرونة والسرعة في اتخاذ القرارات والإجراءات الإدارية، إضافةً إلى توفر علاقات العمل الجيدة بين الكادر الوظيفي في مدارس التعليم الخاص، وتعمل مدارس التعليم الخاص على وجود توازن بين الجانب التعليمي والترفيهي؛ لضمان تقديم خدمات تعليمية ذات جودة، وهذه النتيجة تؤكد صحة التساؤل الرئيسي الثاني، وتحقق الهدف الثاني، وهذه النتائج تتفق مع دراسة عبد الله (2005) التي توصلت إلى أنه يوجد متابعة من أولياء الأمور لأبنائهم في المدارس الخاصة، وكذلك يقلل التعليم الخاص من بيروقراطية التعليم الحكومي، وتختلف في مجتمع الدراسة وعينتها وبيئتها التي تتكون من جميع الإداريين التربويين وجميع المعلمين والمعلمات في وزارة التربية والتعليم في الأردن.

2.3.4 تفسير نتائج الدراسة النوعية:

بعد أن تم عرض نتائج الدراسة النوعية التي توصلت إليها الدراسة، سيتم هنا تفسيرها ومقارنتها مع الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة:

أولاً: تفسير نتائج المقابلات شبه المهيكلة مع أولياء الأمور:

1-الأسباب التي تدفع أولياء الأمور إلى إدخال أبنائهم في مدارس التعليم الخاص هي: الاهتمام بالتلاميذ، وحسن التنظيم والرقابة، وقبول الأعمار الصغيرة في مدارس التعليم الخاص، وقد يرجع ذلك إلى توفر الإمكانيات المالية لدى بعض الأسر؛ مما يشجعها على إلحاق أبنائها في مدارس التعليم الخاص، وكذلك ازدياد أعداد التلاميذ في فصول مدارس التعليم العام، وتتفق مع دراسة عشرية (2011) التي توصلت إلى أن قبول الأعمار الصغيرة للتلاميذ تدعم المهارات الحركية والقدرات وتنمية اللغة والتعلم عند الأطفال، وتختلف في مجتمع الدراسة وعينتها وبيئتها التي تتكون من المعلمات في رياض الأطفال في السودان.

2-يوجد تعاون بين أولياء الأمور والمعلمون في مدارس التعليم الخاص، وقد يكون سبب هذا التعاون لمتابعة مستويات أبنائهم الدراسية، وسلوكياتهم، سواء بالمكالمات الهاتفية أو بالحضور الشخصي.

3-الأقساط المطلوبة من جهة مدارس التعليم الخاص ينظر لها بعض أولياء الأمور بأنها مرتفعة، وهي بذلك تتفق مع دراسة الطويل ، والمناصير (2011) التي توصلت إلى أن ارتفاع الأقساط المدرسية في المدارس الخاصة من أجل استعادة رأس المال وتحقيق أرباح للمدرسة، وتختلف في مجتمع الدراسة وعينتها وبيئتها التي تتكون من مديري المدارس الخاصة في الأردن، والبعض الأخر يراها مناسبة، وهي بذلك تتفق مع دراسة المانع (2003) التي توصلت إلى أن الأقساط المدرسية تُعد مناسبة لفئة محدودة من أولاد الأسر المقتدرة مالياً، وتختلف في مجتمع الدراسة وعينتها وبيئتها التي تتكون من جميع أعضاء هيئة التدريس في أقسام المناهج وعلم النفس والتربية والإدارة التربوية وجميع المشرفين التربويين والمشرفات في مكاتب الإشراف التربوي والإداريين في وزارة التربية والتعليم في السعودية.

4-لا يستطيع أولياء الأمور التأثير على مستويات تقييم أبنائهم في مدارس التعليم الخاص، وهي بذلك تتفق مع نتيجة المقابلات للمعلمين في الفقرة رقم (7)، وهي " لا يتدخل أولياء الأمور في عمل المعلمين التعليمي في مدارس التعليم الخاص".

5-توفر مدارس التعليم الخاص إمكانية المتابعة المشتركة بين أولياء الأمور وإدارة مدارس التعليم الخاص، وهي بذلك تتفق مع نتيجة الاستبانة لمزايا التعليم الخاص في الفقرة رقم (5)، وهي " يوفر التعليم الخاص مستوى تفاعل كبير بين إدارات المدارس وأولياء الأمور ".

6-اعتقادات أولياء الأمور حول مدارس التعليم الخاص بأنها مؤسسات ربحية وخدمية، وهي بذلك تتفق مع نتيجة الاستبانة لمزايا التعليم الخاص في الفقرة رقم (7)، وهي " تتميز مدارس التعليم الخاص بتقديم خدمات تعليمية بالجودة المناسبة ".

ثانياً: تفسير نتائج المقابلات شبه المهيكلة مع المعلمون:

1-دوافع المعلمون وراء العمل في مدارس التعليم الخاص هي لنقص توفر فرص العمل ولزيادة الدخل، وهي بذلك تتفق مع نتيجة الاستبانة لمزايا التعليم الخاص في الفقرة رقم (3)، وهي " يعمل التعليم الخاص من تخفيف العبء على ميزانية الدولة ".

2-لا توجد زيادة في العبء التدريسي على المعلمون، وهي بذلك تختلف مع نتيجة الاستبانة في المعوقات القانونية في الفقرة رقم (5)، وهي " تفتقر مدارس التعليم الخاص إلى قانون ينظم عمل عقود الموظفون ".

3-عدم تناسب المرتبات مع الجهد المبذول للمعلمون، وهي بذلك تتفق مع نتيجة الاستبانة في المعوقات البشرية في الفقرة رقم (6)، وهي " انخفاض مستوى المرتبات المقدمة للموظفون في مدارس التعليم الخاص ".

4-لا تتأخر إدارة مدارس التعليم الخاص في دفع مرتبات المعلمون، وهي بذلك تتفق مع نتيجة الاستبانة لمزايا التعليم الخاص في الفقرة رقم (9)، وهي " تتمتع مدارس التعليم الخاص بالمرونة في الإجراءات الإدارية ".

5-لا تتدخل إدارة مدارس التعليم الخاص في تقييم التلاميذ، وهي بذلك تختلف مع دراسة صالح (2004) التي توصلت إلى أنه تتدخل إدارة المدارس الخاصة في الدرجات وتقييم التلاميذ لإرضاء أولياء الأمور على حساب المعلمون، وتختلف أيضاً في مجتمع الدراسة وعينتها وبيئتها التي تتكون من جميع مديري المدارس الخاصة وجميع أولياء الأمور وجميع الطلاب في المدارس الخاصة في فلسطين، ولكنها تتفق مع هذه الدراسة في اختيارها لعينة من معلمي ومعلمات المدارس الخاصة.

6-توجد جدية من التلاميذ في الدراسة حسب وجهة نظر بعض المعلمون، وهي بذلك تتفق مع نتيجة الاستبانة لمزايا التعليم الخاص في الفقرة رقم (8)، وهي " تعمل مدارس التعليم الخاص على إيجاد التوازن بين الجانب التعليمي والترفيهي "، بينما أكد المعلمون الآخرون على عدم جدية التلاميذ في الدراسة، وهي بذلك تتفق مع دراسة الطويل، والمناصير(2011) التي توصلت إلى أنه

عدم جدية فئة كبيرة من التلاميذ في الدارسة في المدارس الخاصة، وتختلف في مجتمع الدارسة وعينتها وبيئتها التي تتكون من مديري المدارس الخاصة في الأردن.

7-لا يتدخل أولياء الأمور في عمل المعلمون التعليمي في مدارس التعليم الخاص، وهي بذلك تتفق مع نتيجة المقابلات مع أولياء الأمور في الفقرة رقم (4)، وهي " لا يستطيع أولياء الأمور التأثير في تقييم مستويات أبنائهم في مدارس التعليم الخاص ".

8-تتابع إدارة مدارس التعليم الخاص مهام المعلمون وعلاقاتهم ببعضهم، وذلك من خلال متابعة المديرين لدفاتر تحضير دروس المعلمون، وهي بذلك تتفق مع دراسة السكني (2011) التي توصلت إلى أنه توجد متابعة مستمرة من إدارة المدارس الخاصة على المعلمون، وتختلف معها في مجتمع الدراسة وعينتها وبيئتها التي تتكون من جميع المعلمات في مدارس الذكور بوكالة الغوث الدولية في فلسطين، وكذلك وجود تعددية في المهام الموكلة للمعلمون، التي تتفق مع نتيجة الاستبانة في المعوقات القانونية في الفقرة رقم(5)، وهي " تفتقر مدارس التعليم الخاص إلى قانون ينظم عمل عقود الموظفون "، و أيضاً وجود علاقات جيدة بين المعلمون، وهي بذلك تتفق مع نتيجة الاستبانة لمزايا التعليم الخاص في الفقرة رقم (4)، وهي " تتوفر علاقات عمل قوية بين الموظفون في مدارس التعليم الخاص ".

ثالثاً: تفسير نتائج المقابلات شبه المهيكلة مع المُلاك:

1-يصعب على فئة الشباب الحصول على رأس مال كبير لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص، وهي بذلك ترتبط مع نتيجة الاستبانة في الفقرة رقم (1) لخصائص مجتمع الدراسة وفقاً للعمر، وهي أن " المُلاك والمديرين ونوابهم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص هم من ذوي الأعمار الكبيرة نسبياً "، وقد يرجع ذلك لتوفر الموارد المالية لديهم أكثر من فئة الشباب، وقد يكون بسبب أن المُلاك لم يقدموا طلبات للحصول على قرض مصرفي؛ لصعوبة الضمانات التي تطلبها المؤسسات المصرفية.

2-نقص المورد المالي وتعقيد الإجراءات الإدارية من أهم التحديات التي تواجه العنصر النسائي للاستثمار في التعليم الخاص، وهذه الفقرة تدعم نتيجة الاستبانة في الفقرة رقم (2) لخصائص مجتمع الدراسة وفقاً للنوع، وهي أن " نسبة 26.9% من الإناث في إدارة مدارس التعليم الخاص ".

3-توجه الدولة حديثاً نحو التعليم الخاص وحداثة بعض مدارس التعليم الخاص من الأسباب وراء قلة مستويات الخبرة للمُلاك، وهي بذلك تتفق مع نتيجة الاستبانة لمزايا التعليم الخاص في الفقرة رقم (1)، وهي أن " تقدم مدارس التعليم الخاص الأفكار والمبادرات الفردية الجديدة ".

4-المُلاك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص لم يقدموا طلبات للحصول على قرض مصرفي، وهذه الفقرة تساند نتيجة الاستبانة في المعوقات التمويلية في الفقرة رقم (2) وهي أنه " توجد صعوبة في حصول مدارس التعليم الخاص على القروض المصرفية "، وكذلك تدعم الفقرة رقم (3)، وهي أنه "تطلب المؤسسات المصرفية ضمانات صعبة التحقيق من طرف مدارس التعليم الخاص".

5-ضرورة توفر المؤهلات والكفاءة والخبرة عند قبول الموظفون والمعلمون في مدارس التعليم الخاص، حيث أكد المُلاك عند توظيف الموظفون والمعلمون تفضيلهم للعنصر النسائي؛ وذلك لالتزامهن في العمل أكثر من العنصر الرجالي.

6-نقص المورد المالي وارتفاع الإيجارات لمدارس التعليم الخاص من أسباب افتقارها للمواقع المناسبة، وهي بذلك تدعم نتيجة الاستبانة في معوقات البنية التحتية في الفقرة رقم (2)، وهي "هناك ارتفاع في مستويات إيجارات المباني التي تعمل بها مدارس التعليم الخاص ".

7-ضعف التشجيع من الدولة لقطاع التعليم الخاص، وهي بذلك تعزز نتيجة الاستبانة في المعوقات القانونية في الفقرة رقم (2)، وهي "ضعف مستوى تشجيع الدولة للاستثمار في مجال التعليم الخاص".

8-توجد متابعة مكثفة لأولياء الأمور لمستويات أبنائهم، وهي بذلك تساند نتيجة الاستبانة لمزايا التعليم الخاص في الفقرة رقم (5)، وهي " يوفر التعليم الخاص مستوى تفاعل كبير بين إدارات المدارس وأولياء الأمور "، بينما البعض الأخر منهم لا يتابع أبنائه في مدارس التعليم الخاص، وهي بذلك تتفق مع دراسة المناعمة (2005) التي توصلت إلى عدم تجاوب أولياء الأمور مع إدارة المدارس الخاصة وعدم حضورهم للاستفسار عن أبنائهم، وتختلف في مجتمع الدراسة وعينتها وبيئتها التي تتكون من معلمي المدارس الحكومية والخاصة في فلسطين.

9-لا يوجد تساهل في منح الدرجات والشهادات، وهي بذلك تختلف مع دراسة صالح (2004) التي توصلت إلى أن إدارة المدارس الخاصة تتدخل في الدرجات وتقييم التلاميذ؛ لإرضاء أولياء الأمور على حساب المعلمين، وتختلف أيضاً في مجتمع الدراسة وعينتها وبيئتها التي تتكون من جميع مديري ومعلمي ومعلمات المدارس الخاصة وجميع أولياء الأمور وجميع الطلاب في المدارس الخاصة في فلسطين، بينما أكد المُلاك الآخرون على وجود تساهل في منح الدرجات والشهادات في مدارس التعليم الخاص، وهي بذلك تتفق مع دراسة المانع (2003) التي توصلت إلى تسهيل إدارة المدارس الخاصة في حصول التلاميذ على المعدلات العالية ومنح الشهادات بصرف النظر عن مستوى التحصيل العلمي الفعلي، وتختلف في مجتمع الدراسة وعينتها وبيئتها التي تتكون من جميع أعضاء هيئة التدريس في أقسام المناهج وعلم النفس والتربية والإدارة التربوية و جميع

المشرفين التربويين والمشرفات في مكاتب الإشراف التربوي والإداريين في وزارة التربية والتعليم في السعودية.

10-أكد المُلاك على وجود متابعة من مكتب التعليم الخاص على مدارس التعليم الخاص، وهي بذلك تعزز نتيجة المقابلات مع الموظفون في مكتب التعليم الخاص في الفقرة رقم (1)، وهي "تنظيم ومتابعة عمل مدارس التعليم الخاص ".

رابعاً: تفسير نتائج المقابلات شبه المهيكلة مع الموظفون في مكتب التعليم الخاص:

1-مهام مكتب التعليم الخاص هي تنظيم ومتابعة عمل مدارس التعليم الخاص، وهي بذلك تدعم نتيجة المقابلات مع المُلاك في الفقرة رقم (10)، وهي " وجود متابعة من مكتب التعليم الخاص على مدارس التعليم الخاص "، وكذلك من مهام المكتب هي تخفيف العبء الاقتصادي على قطاع التعليم العام، وهي بذلك تتفق مع نتيجة الاستبانة لمزايا التعليم الخاص في الفقرة رقم (3)، وهي "يعمل التعليم الخاص من تخفيف العبء على ميزانية الدولة "، وأيضاً من مهام المكتب هي مساندة وتشجيع مدارس التعليم الخاص، وهي بذلك تتناقض مع نتيجة المقابلات مع المُلاك في الفقرة رقم (7)، وهي " ضعف التشجيع من الدولة لقطاع التعليم الخاص ".

2-تتمثل معايير تقييم مدارس التعليم الخاص وفقاً لمكتب التعليم الخاص في مراقبة التعليم هي: موقع المبنى المدرسي، والفصول الدراسية المجهزة، والساحات والملاعب، والمرافق الصحية، والمكتبة والمختبرات، والخدمات التعليمية، وهي بذلك تعزز نتيجة الاستبانة لمزايا التعليم الخاص في الفقرة رقم (6)، وهي " توفر مدارس التعليم الخاص مرافق تعليمية مناسبة لاحتياجات المراحل التعليمية المختلفة ".

4.4 التوصيات:

بناءً على نتائج تحليل الدراسة الكمية والدراسة النوعية توصلت الدراسة إلى التوصيات الآتية:

1-العمل على تأسيس مُنظمة تدعم المبادرين من فئة الشباب ومساعدتهم، وتقديم المشورة لهم، وكذلك تقديم الخدمات الأساسية التي يحتاجونها لتأسيس مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص.

2-زيادة الاهتمام بالدورات التدريبية من قبل المُلاك والمديرين ونوابهم؛ وذلك لتنمية معرفتهم وتطوير مهاراتهم حول إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص.

3-دعم ومساندة مؤسسات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص، وذلك من خلال إعطائها القروض وبتسهيلات ائتمانية، وخاصةً أن هذه المدارس توفر البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة التي تطلبها المؤسسات المصرفية.

4-تشجيع الدولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص، وذلك من خلال وضع القوانين والضوابط المرنة، لتنظيم عمل هذه المدارس، وتأكيد الجودة بقطاع التعليم الخاص.

5-زيادة اهتمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص ببرامج البحث والتطوير، وكذلك دعم المؤسسات المتخصصة لعمل هذه المدارس؛ وذلك لتحقيق الشروط التي تجعل التعليم الخاص متميزاً في مخرجاته وليس فقط في تقديم الخدمات التعليمية.

6-العمل على إنشاء مدارس التعليم الخاص في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات تصميم وتخطيط مناسب ومساعد على توفير مناخ ملائم لتقديم خدمات تعليمية ذات جودة.

7-الحفاظ على حقوق المعلمون بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص من ناحية المرتبات والمهام والأنشطة الموكلة إليهم، وذلك في إطار العقد المُبرم بين المعلمون وإدارة هذه المدارس.

8-على الدولة أن توفر الضمانات اللازمة التي تمنع تساهل إدارة مدارس التعليم الخاص في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منح الشهادات والدرجات؛ وذلك لضمان الحصول على مخرجات تعليمية ذات جودة.

9-زيادة الاهتمام بقطاع التعليم الخاص؛ وذلك من خلال مساندة مكتب التعليم الخاص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدارس التعليم الخاص من أجل تقديم الخدمات التعليمية المطلوبة.

5.4 التحديات:

تتعرض كل دراسة إلى بعض التحديات والصعوبات التي تواجهها عند إجرائها، ومن التحديات التي واجهت هذه الدراسة:

1-صعوبة التواصل مع بعض مدارس التعليم الخاص عند توزيع الاستبانة، من ناحية العناوين وأرقام هذه المدارس كما هي مُسجلة في القائمة المُتحصل عليها من مكتب التعليم الخاص، لأن بعض المدارس غيرت عنوانها وأرقامها، وهذا ما أدى إلى ضياع الوقت والجهد.

2-عدم الحصول على دراسات سابقة تناولت التعليم الخاص بشكل موسع.

3-عدم التجاوب من بعض إدارات مدارس التعليم الخاص، حيث واجهت صعوبة في توزيع الاستبانة على (4) مدارس، فالبعض اعتذر عن المشاركة، والبعض الآخر رفض المشاركة بشكل قاطع؛ مما أدى إلى عدم الحصول على البيانات اللازمة من إدارة هذه المدارس والكادر التعليمي فها.

6.4 دراسات مستقبلية:

استناداً إلى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص، فإن الباحثة توصي بالاستمرار في إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المستقبلية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منظمات ذات أنشطة أخر وهي كما يلي:

-دراسة تقييم المعوقات القانونية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات الحرفية.

-دراسة المعوقات التمويلية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المراكز التدريبية الخاصة.

المراجع

1-الجريدة الرسمية، وزارة العدل، (2012) ، العدد (14) ، السنة الأولى، ليبيا.

2-الدماغ، حنين جلال (2010)، دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة، دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة، فلسطين.

3-الدوفاني، حسين محمد (2017)، واقع المشروعات الصغرى في الاقتصاد الليبي، دراسة تحليلية قياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية الليبية -مصراتة، ليبيا.

4-أتشي، شعيب (2008)، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، رسالة ماجستير (منشورة)، الجزائر.

5-البرغثي، ونيس محمد أحمد (2014)، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها، دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير (منشورة)، أكاديمية الدراسات العليا -بنغازي، ليبيا.

6-البلعزى، مصطفي رجب، الواكشي، ميلود محمد (2016)، الدور التنموي للصناعات الصغيرة مع الإشارة لدورها في تنمية قطاع الصناعة التحويلية الليبي، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد الخامس، ليبيا.

7-السبئي، صادق أحمد عبد الله (2016)، دور مؤسسات وبرامج التمويل الصغير في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة، دراسة تحليلية للتجربة اليمنية للفترة (2009 م – 2014 م)، مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، اليمن.

8-السكني، هبة يوسف إبراهيم (2011)، مشكلات المعلمات في مدارس الذكور بوكالة الغوث الدولية بمحافظات غزة وسبل التغلب عليها، رسالة ماجستير(منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين .

9-الصوص، سمير زهير (2010)، تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين.

10-الطويل، هاني عبد الرحمن، المناصير، لميحه جودت (2011)، تطوير استراتيجية لضبط مشكلات التعليم في المدارس الخاصة الأردنية، بحث(منشور)، مجلة دراسات للعلوم التربوية، المجلد 38، ملحق 4، الأردن.

11-العوض، أكرم شاهر، أبو كركي، بسام (2017)، معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان من وجهة نظر المالكين، رسالة ماجستير (منشورة)، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، المجلد (3)، العدد (1)، الأردن.

12-العيساوي، كاظم جاسم، (2005)، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات (تحليل نظري وتطبيقي)، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.

13-القهيوي، ليث عبد الله، الوادي، بلال محمود (2012)، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد، الأردن.

14-المانع، عزيزة، (2003)، هل تلبي الخصخصة احتياجات التعليم، بحث منشور، مجلة جامعة دمشق، العدد الثاني، المجلد 19، السعودية.

15-المري، ياسر سالم (2013)، ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراه (منشورة)، السعودية.

16-المشهراوي، أحمد حسين، الرملاوي، وسام أكرم (2015)، أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، فلسطين.

17-المغيربي، المهدي مسعود (2008)، تنظيم القوانين والتشريعات وأثرها على توسيع قاعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بطرابلس، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية الليبية -طرابلس، ليبيا.

18-المناعمة، عمر أحمد عبد الغني (2005)، دور الإدارة المدرسية في المدارس الحكومية والمدارس الخاصة في محافظات غزة في تحسين العملية التعليمية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير(منشورة)، فلسطين.

19-المنير، حسن مصطفى (2011)، أثر سياسات التمويل للمصارف الوطنية المتخصصة في نمو وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تحليلية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الزاوية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية الليبية -طرابلس، ليبيا.

20-الناصر، مشري محمد (2011)، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.

21-النواس، رافد (2016)، مسؤولية مراقبة الحسابات في تقويم مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية، المجلد 23، العدد 46، العراق.

22-الفضل، مؤيد، (2009)، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة (منهج كمي مع دراسة حالة)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، عمان، الأردن.

23-أحمد، حجاوي (2011)، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، رسالة ماجستير (منشورة)، الجزائر.

24-أسيا، شيبان (2009)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، رسالة ماجستير (منشورة)، الجزائر.

24-بن عمر، الأخضر، باللموشي، علي (2013)، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تطويرها، ملتقي النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

25-تنتوش، عبد المجيد سالم بركة (2013)، دور نظم المعلومات الإدارية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة في مدينة طرابلس، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية الليبية - طرابلس، ليبيا.

26-جواد، نبيل (2007)، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار مجد، لبنان.

27-حبيبة، فرحاتي (2013)، دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر (2001-2011)، رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.

28-حداد، مناور (2006)، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضاءات من تجربة الأردن والجزائر، الملتقي الدولي من متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر.

29-حلموس، الأمين (2011)، دراسة استشرافية حول مدى استعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطبيق إدارة المعرفة، دراسة حالة المنطقة بولاية الأغواط، رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.

30-حماد، رشاد حماد علي (2010)، تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، رسالة ماجستير(منشورة)، فلسطين.

31-خالد، طالبي (2011)، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير(منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

32-خالد، مدخل (2012)، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر (2005-2010)، رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.

33-دله، فاطمة مفتاح المهدي (2011)، القيادات الإدارية وأثرها على أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمدينة طرابلس، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية الليبية -طرابلس، ليبيا.

34-دويس، وفاء (2013)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض مستوي البطالة في الدول النامية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة ماجستير(منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

35-رشدي، سلطاني محمد (2006)، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، واقعه، وأهميته، وشروط تطبيقه، حالات الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.

36-سامي، صالحي (2015)، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة مساهمة القرض الشعبي، رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.

37-سمية، قنيدرة (2010)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.

38-شتوان، خديجة إبراهيم (2016)، القيم الثقافية المرتبطة بالعمل وأثرها في سلوك العاملين، دراسة ميدانية بالمنطقة الحرة مصراتة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية الليبية - مصراتة، ليبيا.

39-شهرزاد، برجي (2012)، إشكالية استغلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير (منشورة)، الجزائر.

40-صالح، أمنة عزت أنيس (2004)، المشكلات الإدارية في المدارس الخاصة من وجهة نظر المديرين والمعلمين وأولياء الأمور والطلاب في محافظات شمال فلسطين، رسالة ماجستير(منشورة)، فلسطين.

41-صلاح، فاطمة (2015)، الترخيص بإنشاء وتشغيل المدارس الخاصة بين تعقيد الإطار القانوني ومعوقات الإجراءات العملية، ورقة عمل منشورة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر.

42-عبد الحكيم، عمران (2007)، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، رسالة ماجستير (منشورة)، الجزائر.

43-عبد السيد، منير أحمد محمد (2010)، أهمية التنظيم الإداري السليم وأثره على أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دراسة عن مصنع الرباط التاريخي لتعليب الأسماك بمدينة صبراتة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية الليبية -طرابلس، ليبيا.

44-عبد القادر، يحيى (2012)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة، دراسة حالة بولاية تيارت، رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.

45-عبد الله، أسماء خليل محمد (2005)، التوجه نحو خصخصة التعليم في الأردن من وجهة نظر الإداريين والمعلمين في وزارة التربية والتعليم، الأسباب والنتائج المتوقعة، رسالة ماجستير (منشورة)، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الهاشمية، الأردن.

46-عشرية، إخلاص حسن السيد (2011)، الأنشطة التربوية في رياض الأطفال كمرتكز لتنمية السلوك القيادي للطفل، رياض مؤسسة الخرطوم، السودان للتعليم الخاص نموذجاً، المجلة العربية لتطوير التفوق، المجلد الثاني، العدد (3)، السودان.

47-عفانة، جهاد عبد الله، أبوعيد، قاسم موسى (2004)، إدارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوري، الأردن.

48-عكاشة، عزيزي أحمد (2013)، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.

49-علاق، عبدالله زيدان، الكاتب، نصر الدين مصطفي (2012)، الإحصاء الحيوي للسنة الثالثة بمرحلة التعليم الثانوي شعبة علوم الحياة، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، ليبيا.

50-علي، أمهنا الهمالي (2008)، مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل نسبة الباحثين عن العمل، دراسة تحليلية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمدن طرابلس والجفارة والزاوية وسبها، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية الليبية -طرابلس، ليبيا.

51-غمادي، المبروك علي (2014)، إدارة التغيير التعليمي في ليبيا، بحث منشور، المجلة الجامعة، العدد السادس عشر، المجلد الثاني، ليبيا.

52-غنائم، صالح سالم (2013)، المشروعات الصغرى والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، بحث(منشور)، مجلة جامعة الزيتونة، العدد السابع، السنة الثانية، ليبيا.

53-غياط، شريف، وبو قموم، محمد (2008)، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، سوريا.

54-فرحان، محمد (2003)، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، دراسة لأهم مصادر التمويل، رسالة ماجستير (منشورة)، الأردن.

55-قريشي، محمد الصغير (2011)، واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 9، الجزائر.

56-كمال، رزيق، بلال، عوالي (2016)، بين المعوقات والتحديات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر، المؤتمر الدولي الثالث عشر بعنوان: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم التنمية المستدامة، الواقع والرهانات، الجزائر.

57-كنجو، عبود كنجو (2007)، استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في حلب، بحث (منشور)، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن.

58-لاشين، محمود مرسي (2004)، تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد (3)، مصر.

59-مالحة، لوكادير (2012)، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.

60-مفتاح، أميرة علي (2008)، معوقات نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية على عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخدمية والصناعية بمدينة بنغازي، رسالة ماجستير (غير منشورة). أكاديمية الدراسات العليا -بنغازي، ليبيا .

61-مقابلة، إيهاب (2009)، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، ورقة عمل في المنتدى العربي للتشغيل، منظمة العمل العربية، بيروت، لبنان.

62-مراد، محمد علي (2017)، المركزية وأثرها في الرضا الوظيفي، دراسة ميدانية بصندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية الليبية – مصراتة، ليبيا.

63-نبيلة، عليان (2015)، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.

64-نصر الدين، بن نذير (2012)، دراسة استراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه (منشورة)، الجزائر .

65-نوال، مرزوقي (2010)، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الأيزو 9000 و1400، دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.

66-نوبة، أحمد رمضان إبراهيم (2009)، أثر غياب حاضنات الأعمال على نمو وتطور المشروعات الصغيرة، دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة في مدينة طرابلس، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية الليبية – طرابلس، ليبيا.

67-وسام، سعدية (2013)، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بسكرة، رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.

68-وطفة، على أسعد، المطوع، فرح (بدون سنة)، المدارس الخاصة الأجنبية في دولة الكويت كما يراها أولياء أمور تلاميذ المرحلة الابتدائية، بحث منشور، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد 109، الكويت.

69- Aladel.gov.ly.

70- .Miles, M. Huberman, M.(1994). Qualitative Data Analysis Second Edition. Sage. .California

71- Taylor, C. Gibbs, G. R. (2010). (What is Qualitative Data Analysis (QDA)?. Online. QDA Web Site. {onlineqda.hud.ac.uk/Intro_ QDA/what_is_qda.ph}

الملاحق

الأكاديمية الليبية – مصراتة

مدرسة العلوم الإدارية والمالية

قسم الإدارة

شعبة الإدارة والتنظيم

السـادة المشاركين:

تحية طيبة:

في إطـــــــــــار استكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في الإدارة والتنظيم يتم إجراء دراسة بعنوان: " تقييم و اقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص " ، دراسة ميدانية على عدد من المدارس الخاصة في مدينة مصراتة، ونظراً لتأهيلكم العلمي وخبرتكم العملية نضع بين أيديكم صحيفة الاستبانة المرفقة، والتي تتكون من ثلاثة أقسام، الأول : يتعلق بالمعلومات الخاصة بكم، والقسمين الثاني والثالث يتعلقان بالمعلومات الخاصة بمحاور الدراسة، نأمل الإجابة على جميع الفقرات الواردة فيها بكل دقة، وذلك بوضع علامة (✓) أمام الإجابة المناسبة للوصول إلى نتائج تعكس الو اقع الفعلي، مع التأكيد على أن المعلومات التي يتم الحصول عليها من حضرتكم ستستخدم في أغراض البحث العلمي فقط.

تقبلوا فائق الشكر والتقدير

الباحثة: حواء أبوبكر بالحاج

أولا: المعلومات العامة:

نأمل وضع إشارة (✓) في الخانة المناسبة:

1-العمر:

أقل من 25 سنة ( )　　من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة ( )

من 35 سنة إلى أقل من 50 سنة ( )　　من 50سنة فأكثر ( )

2-الجنس:

ذكر ( )　　أنثى ( )

3-المؤهل العلمي:

ثانوية عامة ( )　　دبلوم متوسط ( )　　دبلوم عالٍ ( )

بكالوريوس/ ليسانس( )　　ماجستير ( )　　دكتوراه ( )

4-المسمى الوظيفي:

المالك ( )　　المدير ( )　　نائب المدير( )

5-سنوات الخبرة في مدارس التعليم الخاص:

أقل من 5 سنوات ( )　　من 5 إلى أقل من10 سنوات ( )

من 10 إلى أقل من15 سنة ( )　　من 15 سنة فأكثر ( )

ثانيا: محاور الدراسة:

المحور الأول: معوقات مدارس التعليم الخاص:

ت	العبارة	مرتفع جداً	مرتفع	إلى حد ما	منخفض	منخفض جداً
أولاً: المعوقات التمويلية:						
1	هناك صعوبة في الحصول على التمويل المناسب من المستثمرين الأفراد.					
2	توجد صعوبة في حصول مدارس التعليم الخاص على القروض المصرفية.					
3	تطلب المؤسسات المصرفية ضمانات صعبة التحقيق من طرف مدارس التعليم الخاص.					
4	لا تعطي دراسات الجدوى بيانات حقيقية حول الاستثمار بقطاع التعليم الخاص.					
5	تمتنع المصارف عن المساهمة في تمويل مدارس التعليم الخاص عند توسيع نشاطها.					
6	هناك صعوبة في توفير القوائم المالية لمدارس التعليم الخاص للجهات التي تطلبها.					
ثانياً: المعوقات التنظيمية:						
1	تغطي خطط العمل بمدارس التعليم الخاص فترات زمنية قصيرة فقط.					
2	نقص المعلومات المحاسبية والمالية لإدارة مدارس التعليم الخاص حول الأداء.					
3	تطلب مراقبة التعليم اتباع إجراءات إدارية روتينية معقدة عند تأسيس مدارس التعليم الخاص					
4	هناك صعوبة في التعامل مع مؤسسات الدولة إدارياً.					
5	يتم اتخاذ بعض القرارات بناء على التقدير الشخصي لمديري مدارس التعليم الخاص.					
6	عدم الفصل بين الاختصاصات والمسؤوليات في مدارس التعليم الخاص.					
7	هناك غموض في الواجبات والمسؤوليات في مدارس التعليم الخاص.					
8	تفتقر مدارس التعليم الخاص إلى وجود هيكل تنظيمي فعال.					
ثالثاً: المعوقات القانونية:						
1	صعوبة الحصول على التراخيص الرسمية عند تأسيس مدارس التعليم الخاص.					
2	ضعف مستوى تشجيع الدولة للاستثمار في مجال التعليم الخاص.					
3	تتعدد جهات الإشراف والمتابعة على مدارس التعليم الخاص.					
4	يفتقر التعليم الخاص إلى وجود قانون موحد ينظم عمل مدارس التعليم الخاص.					
6	تفتقر مدارس التعليم الخاص إلى قانون ينظم عمل عقود الموظفون.					

ة	مرتفع جداً	مرتفع	إلى حد ما	منخفض	منخفض جداً
دارس التعليم الخاص.					
مدارس التعليم الخاص.					
واجه مدارس التعليم الخاص.					
صة في التسويق في مدارس التعليم					
ات تسويقية تساندها.					
الابتكار في مدارس التعليم الخاص.					
رية المطلوبة داخل مدارس التعليم					
في مدراس التعليم الخاص.					
ومات بالشكل المطلوب في مدارس					
الخاص على العلاقات الاجتماعية.					
مدارس التعليم الخاص منخفض.					
فون في مدارس التعليم الخاص.					
التخصصات في مدارس التعليم					
ناسبة.					
اني التي تعمل بها مدارس التعليم					
دارس التعليم الخاص.					
دارس التعليم الخاص.					
صل الدراسي.					
بقات من الجيران.					

أي معوقات أخرى تذكر:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

المحور الثاني: مزايا التعليم الخاص:

ت	العبارة	مرتفع جداً	مرتفع	إلى حد ما	منخفض	منخفض جداً
1	تقدم مدارس التعليم الخاص الأفكار والمبادرات الفردية الجديدة.					
2	يخلق التعليم الخاص مناخاً منافساً بينه وبين التعليم					

	الحكومي.					
3	يعمل التعليم الخاص على تخفيف العبء على ميزانية الدولة.					
4	تتوفر علاقات عمل قوية بين الموظفون في مدارس التعليم الخاص.					
5	يوفر التعليم الخاص مستوى تفاعل كبير بين إدارات المدارس وأولياء الأمور.					
6	توفر مدارس التعليم الخاص مرافق تعليمية مناسبة لاحتياجات المراحل التعليمية المختلفة.					
7	تتميز مدارس التعليم الخاص بتقديم خدمات تعليمية بالجودة المناسبة.					
8	تعمل مدارس التعليم الخاص على إيجاد التوازن بين الجانب التعليمي والترفيهي.					
9	تتمتع مدار س التعليم الخاص بالمرونة في الإجراءات الإدارية.					
10	تتميز مدارس التعليم الخاص بسرعة اتخاذ القرارات.					

أي مزايا أخرى تذكر:

.....

.....

.....

.....

ملاحظة:

سيتم بالإضافة لهذه الاستبانة إجراء مقابلات شخصية، فنأمل من سيادتكم ملء البيانات الآتية:

هل ترغب في المشاركة:

نعم ( ) لا ( )

إذا كانت الإجابة بنعم فنأمل منكم إعطاء البيانات الآتية:

الاسم: ..... رقم الهاتف: .....

ليـــبيـــا ـ وزارة العدل

الجَريدة الرسَميّة

العدد : (14) السنة : الأولى

28 شعبان 1433 هـ الموافق: 18 / 07 / 2012 ميلادي

محتويات العدد

قرارات صادرة عن مجلس الوزراء ـ ليبيا

الصفحة

- قرار رقم (134) لسنة 2012 م. باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة التربية والتعليم وتنظيم جهازها الإداري. 809
- قرار رقم (135) لسنة 2012 م. باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الثقافة والمجتمع المدني وتنظيم جهازها الإداري . 829
- قرار رقم (136) لسنة 2012 م. بشأن حل بعض الجهات و تقرير بعض الأحكام . 846
- قرار رقم (137) لسنة 2012 م. باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة التخطيط وتنظيم جهازها الإداري . 848

نشرت بأمر وزير العدل

مادة (12)

تختص إدارة التعليم الحر بما يلي:

1-متابعة مؤسسات التعليم الخاص بمختلف مستوياته والمعلمين بالتعليم الحر.

2-التنسيق مع إدارة الامتحانات في إجراء امتحانات إتمام الشهادات العامة (أساسي، ومتوسط) بمؤسسات التعليم الحر.

3-اعتماد نتائج التعليم الحر فيما دون الشهادات العامة.

4-دراسة إجراءات منح الإذن بمزاولة نشاط التعليم الخاص.

5-اقتراح تحديد الحدين الأعلى والأدنى لتكاليف ورسوم الدراسة بكل مرحلة من مراحل الدراسة بمؤسسات التعليم الحر.

Abstract

The study problem is based to explore the following constraints (funding, administrative, legal and marketing, human resources and infrastructure constraints), which face Small and Medium-sized Enterprises in the Field of Private Education in Misurata city, as well as the benefits provided by these enterprises in the Field of Private Education in Misurata city. This Study aims to identify the most important constraints, to highlight the economic, administrative and social benefits, in addition to explanation of the reality of these enterprises by means of (Stakeholders) plurality of views; and to achieve the objectives of the study, the descriptive method has been followed and the analysis made by SPSS; Statistical Package for Social Sciences; and to access to the necessary data, a questionnaire has been designed at the first stage; the study population consisted of administrative leaders, these included (the Owner, Director and Deputy Director) in Private Schools in Misurata; the comprehensive survey method has been used, the most population of (40 schools) has been covered, where the most the population has been covered by distributing 67 questionnaire to 36 schools, and in the second stage (qualitative study), where semi-official personal interviews has been conducted with the owners, teachers and paterfamiliases in private schools in Misurata, as well as making interviews with the employees at the private education office (Stakeholders); the Qualitative Data Analysis has been made, the quantitative study reached out to a number of results, Some of the most important findings of the study: Small and Medium-sized Enterprises face some constraints, these include: high cost funding and legal constraints, as well as the advantages of private education sector in Misurata city.

Furthermore, the parents (guardians) consider Small and Medium-sized Enterprises in the private education Schools as for-Profit Organizations, but, at the same time, Service Organizations; the teachers also believe what lead them to work for Small and Medium-sized Enterprises in the private education Schools is due to the lack of job opportunities or for increasing income. It is difficult for young people to obtain considerable capital, as well as arranging and following the work of the private education Schools.

Based on these findings, a set of recommendations has been formulated, represented in work on the establishment of an organization supporting and assisting the young people initiators, and the need to the banking institutions' support and assistance for Small and Medium-sized Enterprises in private education Schools, as well as, the need to the encouragement made by the State to Small and Medium-sized Enterprises in the private education Schools, and protecting the rights of the employees, in addition, the State shall provide the guarantees which prevent the laxness made by the Administrations of these schools in granting certificates and marks.

State of Libya

The Libyan Academy - Misrata

School of Administrative & Financial Sciences

Department of Management and Administration

The Valuation of Small and Medium-sized Enterprises in the Field of Private Education.

"A field study on a number of private schools operating in Misurata"

A thesis submitted in fulfilment of the requirements for the Master of Arts in Management and Administration.

Submitted by: **HAWA ABUBAKR BELHAJ**

Supervised by: **Dr. Nabil Mohamed Aljuaidi**

2019